# الصدق والكذب في مفهوم الخبر عند العلماء العرب القدامى

**الباحث/ م .د . أيمن أحمد جاسم خليفه الحمداني**

جامعة تلعفر/ كلية التربية الأساسية

**البريد الإلكتروني Email :** asdaymen666@gmail.com

**الكلمات المفتاحية:** الخبر، الانشاء، الاسناد، المطابقة ، العلماء العرب ، يحتمل ،الصدق ، الكذب .

**كيفية اقتباس البحث**

الحمداني ، أيمن أحمد جاسم خليفه، الصدق والكذب في مفهوم الخبر عند العلماء العرب القدامى، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تشرين الثاني ٢٠٢٥،المجلد:١٥ ،العدد:٦ .

**هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر ( Creative Commons Attribution ) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.**

**مفهرسة في Indexed**
**IASJ**

**مسجلة في Registered**
**ROAD**

# Honesty and lies in the concept of Al- khabar among ancient Arab scholars

**Researcher/Assistant Professor**
**Ayman Ahmed Jassim Khalifa Al-Hamdani**
University of Tal Afar/College of Basic Education

**Keywords** : News, construction, attribution, conformity, Arab scholars, possibly, truth, falsehood

**How To Cite This Article**
Al-Hamdani, Ayman Ahmed Jassim Khalifa Honesty and lies in the concept of Al- khabar among ancient Arab scholars,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, November 2025,Volume:15,Issue 6.

**This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/**

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

## Abstract

:Ancient Arab scholars (linguists, grammarians, rhetoricians, legal theorists, and theologians) focused on studying the meanings of speech and dividing it into declarative and imperative statements. They sought to distinguish between them based on criteria of conformity and the acceptance or rejection of truth and falsehood. The definition of declarative statements and their divisions were among the most prominent problematic issues, generating much debate, and concepts varied according to the schools of thought and sciences to which they belonged. The majority adopted a binary division of declarative statements, while the Mu'tazila and others adopted a tripartite division of declarative statements: true, false, and neither true nor false.

This research aims to uncover the types of truth and falsehood in the concept of declarative statements among ancient Arab scholars, taking the

concept of declarative statements and their divisions as a starting point to highlight the efforts and attempts of scholars in investigating this important issue in Arab culture. Accordingly, the research was divided into an introduction, two chapters, and a conclusion. In the introduction, we tried to define the concept of news in language and terminology, and to explain the meaning of news and constructional attribution. As for the first chapter, it was entitled "The concept of news style among ancient Arab scholars." It included a theoretical study in which we reviewed the efforts of Arab scholars in the issues of news attribution and the division of meanings of speech. As for the second chapter, it was entitled "Criteria for dividing speech into news and construction among ancient Arab scholars." Then the research was concluded with the most important results.

**ملخص :**

التفت العلماء العرب القدماء من (لغويين ونحاة وبلاغيين وأُصوليين ومتكلمين) إلى دراسة معاني الكلام وتقسيمه إلى خبر وإنشاء ، وسعوا إلى التمييز بينهما على أساس معايير المطابقة وقبول الصدق والكذب أو عدم قبولهما ، وكان حد الخبر وأقسامه من أبرز القضايا الإشكالية التي كثر فيها الجدل وتنوعت المفاهيم بتنوع مذاهب العلماء والعلوم التي ينتمون إليها ، فذهب الجمهور إلى التقسيم الثنائي للخبر ، في حين تبنى المعتزلة وآخرون التقسيم الثلاثي للخبر : صادق ، وكاذب ، ولا صادق ولا كاذب .

وهذا البحث يهدف إلى الكشف عن أنواع الصدق والكذب في مفهوم الخبر عند العلماء العرب القدماء ، متخذين من مفهوم الخبر وأقسامه قاعدة ننطلق منها لإظهار جهود العلماء ومحاولاتهم في البحث في هذه القضية المهمة في الثقافة العربية .

وبناء على ذلك جاء البحث مقسما على تمهيد ومبحثين وخاتمة ، حاولنا في التمهيد ، التعريف بمفهوم الخبر في اللغة والاصطلاح، وبيان معنى الإسناد الخبري والإنشائي ، وأما المبحث الأول ، فجاء بعنوان مفهوم الأسلوب الخبري عند العلماء العرب القدماء ، وقد ضمّ دراسة نظرية استعرضنا فيها جهود العلماء العرب في قضايا الإسناد الخبري وتقسيم معاني الكلام ، وأما المبحث الثاني ، فجاء بعنوان معايير تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء عند العلماء العرب القدماء ثم ختم البحث بأهم النتائج .

**_ التمهيد :( مفهوم الخبر في اللغة والاصطلاح ،وبيان معنى الإسناد الخبري والإنشائي)**

**_ أولا : مفهوم الخبر في اللغة والاصطلاح :**

**_ مفهوم الخبر لغة :**

وردت لفظة الخبر في المعاجم اللغوية بمعانٍ ودلالات متعددة منها: النبأ ،والعلم ،والإعلام ،واللين ،والسؤال . قال **(الفراهيدي ت١٧٠هـ)**: " الخبر ، النبأ ويجمع على أخبار ، تقول : أخبرتُه وخبَّرتُه . والخبير العالم بالأمر . والخَبْرُ: مخبَرةُ الإنسان إذا خَبِرَ أي جُرِّب فبدت أخباره أي أخلاقه ...والخُبرُ: علمك بالشيء ، تقول ليس لي به خُبْرٌ . والخبار أرض رخوة يتتعتع فيها الدواب " [١] .

وذكر **(ابن فارس ت٣٩٥هـ )** في معجمه : " (الخاء والباء والراء ) أصلان : فالأول العِلم فالخبر : العلم بالشيء ، تقول : لي بفلان خِبرة وخَبْرةٌ، والخبير من أسماء الله الحسنى وهو العالم بكلِّ شيء، قال تعالى :( ولا يُنبِّئُك مثلُ خبير ) (فاطر: ١٤). والثاني ،يدل على لين ورخاوة ، فالخَبراء هي الأرض اللينة "[٢]. وقال أيضا : " وأما أهل اللغة فلا يقولون في الخبر أكثر من أنه إعلام . تقول : أخبرتُه ، أخُبرهُ ، والخبر هو العلم "[٣] .

ويقول **( ابن منظور ت ٧١١هـ )** : والخَبَرُ ما أتاك من نبأِ عمّن تستخبره ... ويقال : تخبَّرتُ الخَبَرَ واستخبرتَهُ ، ومثله تضعفتُ الرجل واستضعفته ، وتخبَّرتُ الجواب واستخبرتُهُ والاستخبار والتخبُّر : السؤال عن الخبر ، يقال تَخبْرَ الخَبَرَ واستخبر إذا سأل عن الأخبار ليعرفها " [٤].

**_ مفهوم الخبر اصطلاحا :**

ذكر **( محمد التهانوي ت١١٥٨هـ )** في كشافه ثلاثة معان اصطلاحية للخبر بحسب العلوم التي يدخل فيها : فهو في علم الحديث مرادف للحديث النبوي ، وقيل مباين له أو أعم منه ، وعند النحاة ، هو المجرد المسند إلى المبتدأ ، وعند أهل البيان والأُصوليين والمناطقة والمتكلمين وغيرهم ، يطلق على الكلام التام غير الإنشائي .... وقال العلماء هو لا يُحد لعسره ، واختلفوا في حده فقال بعضهم :هو الكلام الذي **يدخله** التصديق والتكذيب . أو هو **ما يحتمل** الصدق والكذب ، أو هو **ما جاز** فيه التصديق والتكذيب ....وعرّفه بعض المتأخرين، بأنه ما تركب من أمرين حكم فيه بنسبة أحدهما إلى الآخر نسبةً خارجية يحسن السكوت عليها [٥] . وسنذكر في المبحث الأول من بحثنا مفاهيم أخرى للخبر عند العلماء العرب القدماء بحسب اختلاف مذاهبهم ومجالات معارفهم وعلومهم .

**_ ثانيا : الإسناد الخبري والإنشائي :**

الجملة "هي النواة الأولى للكلام مهما كان طوله ونوعه ، ومهما كانت لغته ، ولا نتصور الجملة بغير نسبة شيء لشيء، أي بغير الحكم على شيء بشيء ، وبعبارة بلاغية ، بغير إسناد شيء إلى شيء"[٦] .وهذان الشيئان متلازمان ، "وهما ينقسمان في اللغة العربية إلى فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر نحويا ، وإلى موضوع ومحمول منطقيا ، وأما في البلاغة فيسمى أحدهما المسند إليه والآخر المسند، وهما الركنان الرئيسان في الجملة ، وهما أيضا عنصراها الأساسيان، إذ جمل كثيرة تكتفي بهما وتقتصر عليهما ، فمثلا نقول في الجملة الفعلية : (نجح زيد)، فنجح : فعل ماضٍ وهو مسند . ومحمد : فاعل وهو المسند إليه . فاسندنا النجاح إلى محمد وحكمنا به عليه. ونقول في الجملة الاسمية (علي مجتهد )، فعلي : مبتدأ وهو المسند إليه . ومجتهد : خبر وهو المسند . فاسندنا الاجتهاد إلى علي وحكمنا به عليه ، فلا يختلف الأمر عمّا سبق في الجملة الفعلية ، سوى أننا بدأنا في الجملة الفعلية بالمسند، وفي الاسمية بدأنا بالمسند إليه "[٧]. ونعود إلى عنصري الجملة لنقول : " إنَّ ما بينهما من إسناد هو أمر مطرّد في كل جملة ، لا من حيث أنَّهما اسمية وفعلية ؛ بل من حيث أنَّهما خبرية وإنشائية ، فعندما نقول : ( قرأ الطالب كتابه )، فنجد المسند (قرأ)، وهو فعل ماضٍ. والمسند إليه ( الطالب )، وهو فاعل ، ونجد متعلقا واحدا (كتابه )، وهو المفعول به . ولو حولنا الجملة الخبرية ( الإسمية )، إلى جملة إنشائية ، فقلنا : ( اقرأ كتابك )، لما اختلف الأمر من حيث الإسناد في شيء عن الجملة الخبرية ، فالمسند (اقرأ )، وهو فعل أمر ، والمسند إليه ( أنت )، ضمير مستتر في فعل الأمر ، والمتعلق ( كتابك )، وهو المفعول به . فإذا الإسناد قاسم مشترك بين الجملتين الخبرية والإنشائية "[٨]، ومنهما يتكون الكلام الي نتحدث به في حياتنا اليومية ، فهو أما خبر أو إنشاء . والخبر في الاصطلاح البلاغي : هو الكلام الذي يحتمل الصدق والكذب لذاته ، فمثلا نقول : (جاء زيد)، فهذه الجملة أفادت نسبة المجيء إلى زيد ، والحكم به عليه ، فإن وافق ذلك الواقع كان الخبر صادقا ، ووصف الكلام بالصدق . وإن خالفه كان الخبر كاذبا ووصف المتكلم بالكذب[٩]. وكذلك قولنا : ( ما جاء زيد )، فهذه الجملة أفادت نفي المجيء عن زيد ، وإن وافق ذلك الواقع ، وصف الكلام بالصدق ، وإن خالفه وصف الكلام بالكذب[١٠] . وفي بعض الأحيان قد يوصف الخبر بالصدق فحسب ، أو بالكذب فقط، أما لأنَّ قائليهما منزهون عن الكذب ، وأخبارهم بهذا التنزيه صادقة حتما وبالمطلق ، كأخبار الله سبحانه وتعالى ، وما ورد في الكتب المقدسة ، والأحاديث النبوية الشريفة ، وأما لأنَّ قائليها كاذبون أصلا كأخبار مدعي النبوة فيما يتحدثون به من نزول الوحي عليهم ، وبأنَّهم أنبياء ورسل من الله سبحانه وتعالى[١١]. فهذه

الأخبار لا تتصف إلا بالكذب . وقد وصفت هذه الأخبار بالصدق أو بالكذب اعتمادا واستنادا على (المتكلم المقدس) الذي لا يقول إلا الصدق أو (المدنس) الذي لا يقول إلا الكذب، وهناك أيضا أخبار لا تحتمل إلا الصدق وأخرى لا تحتمل إلا الكذب ، وهي الأخبار التي توافق أو تخالف الحقائق العلمية والبديهيات المسلّم بها ، كقولنا ممّا لا يحتمل إلا الصدق: ( الأب أكبر من الابن )، و( الشمس تطلع نهارا )، و( القمر يطلع ليلا )، و( السماء فوق )،( والأرض تحت )، و( الأسبوع سبعة أيام )، و( الكل أكبر من الجزء )، وهكذا . ومن الأخبار التي لا تحتمل إلا الكذب وهي المخالفة للحقائق العلمية والبديهيات كقولنا: ( الابن أكبر من الأب )، و( الأسبوع خمسة أيام )، ....الخ. وجميع الأخبار السابقة التي ذكرت ، وما كان على شاكلتها تحتمل الصدق والكذب لذاتها ، اي بالنظر إلى مضامينها المجردة ، وبصرف النظر عن قائليها وعن الواقع الخارجي الذي يطابقها[١٢].

وأما الكلام الإنشائي " فالهدف منه والمقصد إيجاد الشيء وإنشاؤه إبتداء ، ولذلك عرّفه علماء البلاغة : " بأنَّه كلٌّ كلام لا يحتمل الصدق والكذب لذاته "[١٣] [١٣]، وهذا يعني " أنّه ليس لمفهوم الكلام الإنشائي واقع يوافقه أو يخالفه ، بل له واقع خارج نطاق العبارة ، له واقع في ذهن المتكلم به . وأيضا لا يقصد موافقة مفهوم الكلام الإنشائي لهذا الواقع الخارجي الكائن في ذهن المتكلم أو عدم موافقته ؛ بل القصد هو إيجاد الشيء وإنشاؤه ابتداء "[١٤]، كما قلنا آنفا . والأساليب الإنشائية كـ أسلوب الأمر ( اقرأ الكتاب )، وأسلوب النهي ( لا تصاحب الأشرار )، وأسلوب الإستفهام ( أين محمد )؟، وأسلوب التمني ( ليت الشباب يعود)، وأسلوب النداء ( يا زيد ) والترجي ، والعرض ، والتحضيض ، وهذه الأساليب جميعها إنشائية ، والقصد منها إحداث الشيء وإيجاده ، ولا يمكن وصفها بالصدق والكذب ، لذلك نفوا عنها احتمال الصدق والكذب . وبعد عرضنا لمفهوم الخبر والإنشاء نستخلص ممّا ذكرنا أن للخبر ثلاث نسب ، الأولى: تسمى (النسبة الكلامية) ، والثانية : تسمى (النسبة الذهنية)،التصورية ، والثالثة : تسمى (النسبة الخارجية) . فقول القائل لآخر : ( رأيت الهلال الليلة )، فالنسبة الكلامية : هي الإخبار برؤية الهلال في الليلة (المحددة). والنسبة الذهنية : هي تخيل السامع صورة الهلال في أعلى السماء الليلة ،وهو منير . والنسبة الخارجية : هي مطابقة النسبة الكلامية مع النسبة الخارجية ، أي الخبر مع الواقع الخارجي ، فإذا طابقه ،أي صحت رؤية الهلال في هذه الليلة ، فيحكم السامع على الخبر بالصدق، وإنْ خالف الخبر الواقع فيكون المتكلم كاذبا[١٥].

أما الإنشاء فله نسبتان رئيستان ، الأولى : تسمى (بالنسبة الكلامية) ، والثانية :تسمى (بالنسبة الذهنية) . وهناك (حالة شعورية) تصدر عن حاجة الطلب لشيء ما . وهي عوض عن النسبة

الخارجية في الخبر الذي يقاس عليها مطابقته للخارج او عدم مطابقته . فإذا قال القائل لآخر : ( أعرني كتابك )، فالنسبة الكلامية في هذا الاسلوب الإنشائي هي : طلب أمر لم يكن موجودا حال النطق بالكلام ، أي طلب استعارة الكتاب من المخاطب . والنسبة الذهنية : هي تصور عملية الإعارة وشكل الكتاب المقصود سواء تحققت الإعارة أم لم تتحقق[١٦] [١٦]. وهكذا فالخبر والإنشاء يشتركان في نسبتين، الكلامية و الذهنية وكما هو موضح في الشكل الآتي :

ولعل الكلام حول مفهوم الخبر والإنشاء " قد نشأ مع نشأة الجدل في عصر المأمون (٢١٨هـ)، حول فتنة القول في خلق القرآن ، فالمعتزلة الذين أباحوا حرية الرأي والتفكير ، كانوا ممّن قالوا : إنّ القرآن وإن كان وحيا إلاّ أنّه مخلوق ، بدلا من العقيدة التي كانت سائدة ، وهي أنّ القرآن أزلي "[١٧]. " وقد بنى المعتزلة قولهم بخلق القرآن على أساس أن ما تضمنه (القرآن) لا يخرج عن ثلاثة : (أمر ونهي وخبر )، وذلك ممّا ينفي عنه صفة القدم "[١٨]. وهكذا ظهرت في بيئة المعتزلة والمتكلمين أراء عدة في صدق الخبر وكذبه ، والحديث الآتي سيدور حول إعطاء صورة عامة عن مفهوم الخبر عند العلماء العرب القدماء .

## المبحث الأول

## ( مفهوم الأسلوب الخبري عند العلماء العرب القدماء )

يرد الخبر عند علماء اللغة والنحاة والبلاغيين والمتكلمين، ويذكر كثيرا في كتب العقائد ، وكانت مباحث الخبر في بادىء الأمر تدور حول تقسيم معاني الكلام والتمييز بين الأسلوب الخبري والأسلوب الإنشائي على أساس قبول الصدق والكذب أو عدم قبولهما ، وأوّل من نسب إليه مثل هذا التقسيم هو ( **الأخفش الأوسط ت ٢١٥هـ** )، فقد نقل (السيوطي ت ٩١١هـ )، عنه حديثه عن معاني الكلام فيقول : "هي ستة : خبر ، واستخبار ، وأمر ، ونهي، ونداء ، وتمنٍ "[١٩]. ثمَّ جاءت المعتزلة وبنت رأيها في صدق الخبر وكذبه على اعتقاد المُخبر( المتكلم)، فظهر رأيان، الأول : ينسب إلى (**إبراهيم بن سيار النظّام ت ٢٢١هـ**)، فيقول : " إنَّ صدق الخبر مطابقة حكمه لاعتقاد المُخبر صوابا كان أم خطأ ، وكذبه عدم مطابقة حكمه له" [٢٠]. واحتج

بقوله تعالى: ( إذا جاءَكَ المُنافِقُون قَالُوا نَشهَدُ إنَّكَ لَرسُولُ اللهِ واللهُ يَعلمُ إنَّكَ لَرسُولُهُ واللهُ يَشهَدُ إنَّ المُنَافِقِينَ لَكاذِبُون) (سورة المنافقون :١) .فالله سبحانه وتعالى كذّبهم بقولهم :( إنك لرسول الله )، وإن كان هذا مطابقا للواقع ولكنّهم لم يعتقدوه .

فصدق الخبر أو كذبه عند النظّام هو في مطابقته لاعتقاد المخبر أو عدم مطابقته ، فالخبر عنده يكون صادقا بشرط مطابقته لاعتقاد المخبر ، حتى ولو كان ذلك خطأ في الواقع ، وكذلك يكون الخبر عنده كاذبا بشرط عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ، حتى وإن كان ذلك الاعتقاد مخالفا للواقع[٢١]. وتبعا لرأي النظام يكون قول القائل : ( البحر ماؤه عذب )، معتقدا ذلك ،صدقا. ويكون قوله: ( البحر ماؤه مالح )، غير معتقدا ذلك ، كذبا . وكذلك من أمثلة الاعتقاد قولك : ( هذا اليوم شديد الحرارة )، فقد تكون حرارة هذا اليوم طبيعية وليست بالشديدة عند غيركَ، فيكون كلامك هذا مخالفا للواقع ، ولكنَّ احساسك ومشاعرك وتصورك لحرارة هذا اليوم دفعكَ لقول هذا الخبر. أو كقولك لصديقك: ( رأيت اخاك اليوم في السوق) معتقدا أنه أخو صديقك وبعد التقصي والاستفسار تبين لك أنه شبيهه وليس أخاه . وهذا الأمر قد بُني على أساس أن من اعتقد أمرا ، فأخبر به ، ثمّ تبين له أنَّه مخالف أو غير مطابق للواقع ، لا يعد كذبا ، وإنَّما يعد واهما[٢٢]، ويمكن أن نصطلح على هذا الخبر بـ( خبر الغلط أو الوهم) كاصطلاح النحاة على أحد أنواع البدل .

والمراد بالاعتقاد في رأي النظام : هو الحكم الذهني الجازم أو الراجح ، فيعم العلم والظن . ويمكن أن نوضح مفهوم الخبر عند النظام من خلال المخطط الآتي :

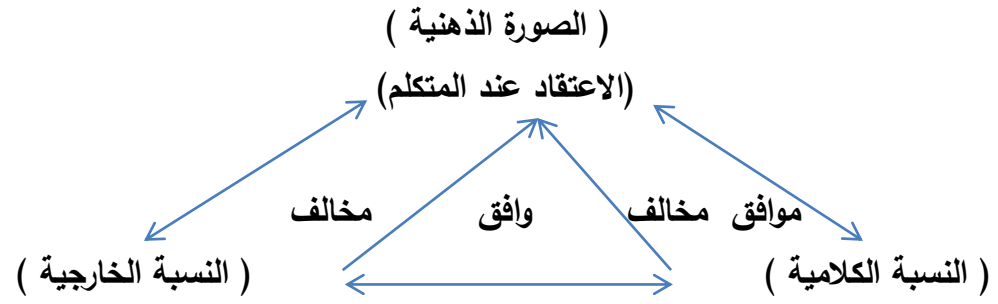


فإذا وافقت النسبة الكلامية ( الخبر)، الصورة الذهنية ( اعتقاد المتكلم ) فيكون الكلام ( الخبر ) صادقا . وإذا كان مخالفا للنسبة الخارجية ( الواقع) . وكذلك إذا كان الخبر مخالفا للصورة الذهنية وموافقا للواقع ، فيكون الكلام كذبا .

_ الكلام (الخبر) وافق الاعتقاد خالف الواقع = صدق .

_ الكلام (الخبر) خالف الاعتقاد وافق الواقع = كذب .

والنظّام بهذا الرأي يخالف جمهور العلماء في صدق الخبر وكذبه فهم يذهبون إلى :

_ الكلام (الخبر) موافق للواقع = صدق .

_ الكلام (الخبر) مخالف للواقع = كذب .

والمقصود بـ(الصدق) : "هو الإخبار عن الشيء على ما هو به. و(الكذب) : هو الاخبار عن الشيء لا على ما هو به"[٢٣].

والرأي الثاني يُنسب إلى (**الجاحظ ت ٢٥٥هـ**)، وهو تلميذ النظّام ، وفي هذا الرأي " أنكر الجاحظ انحصار الخبر في الصدق والكذب ، وقال بأنّه ثلاثة أقسام : صادق وكاذب وغير صادق ولا كاذب "[٢٤]. فـ( الخبر الصادق) : هو المطابق للواقع مع الاعتقاد بأنّه مطابق . و(الخبر الكاذب ): هو الذي لا يطابق الواقع مع الاعتقاد بأنَّه غير مطابق . أما (الخبر الذي ليس بصادق ولا كاذب )، فهو أربعة أنواع :

_ الخبر المطابق للواقع مع الاعتقاد بأنَّه غير مطابق.

_ الخبر المطابق للواقع بلا اعتقاد .

_ الخبر غير المطابق للواقع مع الاعتقاد بأنَّه مطابق .

_ الخبر غير المطابق للواقع بلا اعتقاد [٢٥].

واحتج لذلك بقوله تعالى : ( افتَرى على اللهِ كذباً أم به جنةٌ ) (سبأ :٨) . فقد حصر المشركون أخبار النبي (محمد صلى الله عليه وسلم)، في الحشر والنشر في الافتراء ، والإخبار حال الجنون على طريق منع الخلو والاجتماع معا ، ولا شك أنَّ أخباره حال الجنون ليس كذبا ، لجعلهم الافتراء في مقابلته ، ولا صدقا لأنَّهم اعتقدوا عدم صدقه[٢٥].

فالجاحظ يرى أنَّ الخبر غير منحصر في القسيمين الصادق والكاذب ؛ بل هو ثلاثة أقسام صادق وكاذب وواسطة بينهما ، لأنَّ الحكم إن طابق الواقع مع الاعتقاد ، فهو صادق ، وإن لم يطابق مع اعتقاده بأنَّه غير مطابق ، فهو كذب ، وغير هذين ليس بصدق ولا كذب[٢٦] . وتبعا لرأي الجاحظ يكون قول القائل : ( محمد في الدار )، خبرا صادقا ، إذا طابق الواقع ووافق اعتقاد المخبر (المتكلم)، ويكون الخبر كاذبا ( محمد في الدار )، إذا كان غير مطابق للواقع ولا موافق لاعتقاد المخبر ، ويكون الخبر (محمد في الدار)،غير صادق ولا كاذب في الحالات الآتية :

**أولا:** إذا كان الخبر مطابقا للواقع ،أي محمد موجود في الدار فعلاً ، ولكنَّه مخالف لاعتقاد المتكلم (المخبر)، فيكون المتكلم في هذه الحالة لا صادقا ولا كاذبا ، ويكون الخبر لا صدق ولا كذب .

**ثانيا:** وإذا كان الخبر مطابقا للواقع ، أي محمد موجود في الدار فعلا ، ولكنَّ المتكلم خالي الذهن ، أي ليس له حكم ذهني راجح أو جازم في وجود محمد أو عدم وجوده ،فيكون المتكلم المخبر في هذه الحالة في منزلة الشاك ، والشك هو واسطة بين الصدق والكذب ، ولذلك يكون الخبر لا صدق ولا كذب .

**ثالثا:** وإذا كان الخبر غير مطابق للواقع ، إي محمد غير موجود في الدار فعلا ، ولكنَّ المتكلم يعتقد في وجوده ، وبأنَّه مطابق للواقع، فيكون الخبر لا صادقا ولا كاذبا.

**رابعا:** وإذا كان الخبر غير مطابق للواقع ، أي محمد غير موجود فعلا في الدار ، وكان المتكلم (المخبر)، خالي الذهن ، أي ليس له اعتقاد جازم في وجوده أو عدم وجوده ، فيكون الخبر أيضا لا صدق ولا كذب .

ولتوضيح رأي الجاحظ بشكل أدق في قضية الاعتقاد ، فنأخذ الخبر ( الشهداء في الجنة )، فيحكم على الخبر الأول بالصدق والثاني بالكذب، و الأخبار الأخرى ليست بصادقة ولا كاذبة، وعلى النحو الآتي :

**الخبر الأول** : مطابق للواقع ، مطابق للاعتقاد = صدق .

**الخبر الثاني** : مطابق للواقع ، مخالف للاعتقاد = كذب .

**الخبر الثالث** : مطابق للواقع ، مخالف للاعتقاد = لا صدق ولا كذب .

**الخبر الرابع** : مطابق للواقع ، بلا اعتقاد = لا صدق ولا كذب .

**الخبر الخامس** : مخالف للواقع ، مطابق للاعتقاد = لا صدق ولا كذب.

**الخبر السادس** : مخالف للواقع ، بلا اعتقاد = لا صدق ولا كذب[٢٧].

ويتحدث ( **الشريف المرتضى ت ٤٣٦هـ** )، عن حد الخبر وأحكامه ويشترط (قصد المُخبر) في خبره صدقا أو كذبا ، ويخالف بهذا القول رأي النظّام والجاحظ ، فيقول : " وحد الخبر بأنّه ما احتمل التصديق والتكذيب ،صحيح في نفسه، وجارٍ مجرى ما اخترناه من الحد ، والصحيح أنّ الخبر عن صادق وكاذب بأنّهما صدقا أو كذبا لا يكون إلاّ كذبا ؛ لأنّ مخبره ليس على ما هو به .والخبر إنّما يصير خبرا بقصد المخبر ؛ لأنّ الكلام وإن تقدمت المواضعة فيه فإنّما يتعلق بما يُفيده بالقصد ؛ لأنّ قول القائل : ( محمد رسول الله )، لا يكون خبرا عنه (صلى الله عليه وسلم) إلاّ بالقصد . وحكاية الخبر كلفظه لا تكون الحكاية خبرا لارتفاع القصد ، وإظهار كلمة

الكفر عند الاكراه لا يكون خبرا ، ولو كانت كذلك، لكانت كفرا ، وإنّما أُبيح له إظهار كلمة الكفر تعريضا لا إخبارا "[٢٨] . ويقول أيضا : " والصدق من جنس الكذب ، لأنّ السامع لا يفصل بينهما بالإدراك ولو اختلفا في الجنس لفصل بالإدراك بينهما . ولم يكن الخبر خبرا لجنسه ولا لصيغته ، ولا لوجوده، بل لقصد المُخبِر إلى كونه خبرا" [٢٩] . وبهذا الرأي يكون الخبر على النحو الآتي :

١-كقول (المُخبِّر/ غير المسلم) ( محمد رسول الله ) غير قاصد = (كذب )،لأنّه مخالف لقصد المخبر ، وإن كان الخبر موافقا للواقع ، .

٢-كقول ( المُخبِّر/ غير المسلم) ( ليس محمد برسول الله ) قاصدا ذلك = ( صدق )، لأنه مطابق لقصد المتكلم ، وإن كان مخالفا للواقع .

٣-كقول (المُخبِّر / غير المسلم ) ( محمد رسول الله) قاصدا ذلك = ( صدق) لأنه مطابق لقصد المتكلم وللواقع .

٤-وكقول ( المُخبِّر / المسلم ) ( الإسلام باطل ) غير قاصد(مكره على القول) = (كذب )، لأنّه مخالف لقصد المتكلم .

٥-وكقول ( المُخبِّر / المسلم) ( الإسلام حق ) قاصدا ذلك= ( صدق )، لأنّه مطابق للقصد وللواقع .

ومعنى (القصد ) في كلامنا أعلاه، هو الاختيار، والتعمد، والإرادة في القول والفعل .

ويستنكر **(ابن قتيبة ت ٢٧٦هـ)**، آراء المعتزلة أعني ( النظام والجاحظ ومن سار على رأيهم ) في مفهوم الخبر ، ويراها معارضة للإسلام وعقائده ، وهي هذيان لا جدوى منه، ومناقشة لا طائل تحتها، وبعد هذا يقدم مفهومه الخاص للخبر، فيقول :" الكلام أربعة: أمر ، وخبر ،واستخبار، والرغبة ، ثلاثة لا يدخلها الصدق ولا الكذب ، وهي : الأمر ، والاستخبار ، والرغبة ، وواحد يدخله الصدق والكذب ، وهو الخبر ..." [٣٠]. فنلحظ في مفهوم الخبر لدى ابن قتيبة ، أنّ الكلام مقسم إلى أربعة أقسام ، ثلاثة لا يدخلها الصدق والكذب في إشارة منه إلى الأساليب الإنشائية ، وواحد يدخله الصدق والكذب ، وهو الأسلوب الخبري .

ثمّ جاء من بعده ( **أبو العباس ثعلب ت ٢٩١هـ** )، وقد تأثر بأقوال ابن قتيبة خاصة في تقسيم الكلام ، فقال : " الكلام : أمر ، ونهي ، وخبر، واستخبار "[٣١]. وكذلك الحال مع ( **ابن وهب الكاتب ت ٣٣٥هـ** )، فقد تأثر بسابقيه في تقسيم الكلام ، فقال : " الكلام : خبر وطلب ، والخبر : كل قول أفدت به مستمعه ما لم يكن عنده ، كقولك : (قام زيد)، فقد أفدت العلم بقيامه ....والطلب : كلُّ ما طلبته من غيرك"[٣٢].كقولك:( هل قام زيد ؟ ). ويقول ( **ابن السرّاج ت**

**٣١٦هـ )** في تعريفه للخبر بأنّه : " الاسم الذي هو خبر المبتدأ ، وهو الذي يستفيده السامع ويصير به المبتدأ كلاما ، وبالخبر يقع التصديق والتكذيب ، ألاّ ترى أنّك إذا قلت : (عبدالله جالس ) ، فإنّما يقع الصدق والكذب في جلوس عبدالله لا في (عبدالله )،(الذي هو المبتدأ / المسند إليه )، وإنّما ذكرتَ عبدالله لتسند إليه ( جالسا )" [٣٣] ، وهو الخبر / المسند في المفهوم النحوي .

وذهب إلى ذلك أيضا( **ابن جني ت ٣٩٢هـ )**، فيعرفه بأنّه: "هو كل ما اسندته إلى المبتدأ، وحدثت به عنه "[٣٤] . كقولنا : ( زيد قائم )، فقد أخبرت عن قيام زيد فـ ( زيد )، هو المبتدأ / المسند إليه ، و( قائم )، هو خبره / المسند .

وقد أضاف **(ابن فارس ت ٣٩٥هـ )**، على آراء السابقين ، فقال : و" معاني الكلام عند أهل العلم عشرة : خبر ، واستخبار ، وأمر ، ونهي ، ودعاء ، وطلب ، وعرض ، وتحضيض ، وتمنٍ ، وتعجب "[٣٥]. وقال في تعريف الخبر: " أما أهل العلم فلا يقولون في الخبر أكثر من أنَّه إعلام ، نقول : أخبرته وأُخبره والخبر : العلم . وأهل النظر يقولون : الخبر: ما جاز تصديقه أو تكذيبه ، وهو إفادة المخاطب أمرا في ماضٍ من زمان أو مستقبل أو دائم ، نحو (قام زيد)، و(قائم زيد )،ثمّ يكون واجبا وجائزا وممتنعا ، فالواجب ، قولنا : (النار محرقة )، والجائز، قولنا ( : لقي زيد عمرا )، والممتنع ، قولنا : ( حَمَلَتْ الجبل ) "[٣٦]. ونلحظ في تعريف ابن فارس أن الكلام مقسّم إلى خبر وطلب ، وقد توسع في أقسام الأسلوب الطلبي وجعلها تسعة أقسام ، وقال في الخبر : هو الإعلام ، اي إفادة المخاطب بشيء يجهله في زمن ماضٍ أو مستقبل ، ثمّ قسم الخبر إلى ثلاثة أنواع : الأول : واجب التصديق ، والثاني : جائز التصديق والتكذيب، والثالث: ممتنع التصديق .

وقد لخّص ( **الخطيب القزويني ت ٧٣٩هـ )**، جهود سابقيه من علماء البلاغة في تحديد معاني الكلام ، فقال :" الكلام أما خبر أو إنشاء ، لأنّه إم أن يكون لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه أو لا يكون لها خارج ، الأول خبر، والثاني إنشاء ، ثمّ الخبر لا بد له من اسناد ومسند إليه ومسند ... واختلف الناس في انحصار الخبر في الصدق والكذب ، فذهب الجمهور إلى أنّه منحصر فيهما ، ثمّ اختلفوا فقال الأكثر منهم : صدقه مطابقة حكمه للواقع ، وكذبه عدم مطابقة حكمه له ، هذا هو المشهور وعليه التعويل "[٣٧]. فما كان لنسبته خارج هو الذي يتعلق به العلم ، ويتناوله الإدراك ، وما ليس كذلك هو رغبة وانفعال أو شعور يعبر عنه الانسان بإحدى الأساليب الإنشائية المعروفة كـ الأمر ، والاستفهام ، والنهي ، والنداء ، ...الخ. والذي يهمنا في هذا القول ، تأكيد القزويني على النسبة الخارجية التي تطابق الخبر أو لا تطابقه ، فالخبر هو

الكلام الذي له نسبة خارجية يقاس عليها ، ولذلك يتصف بالصدق أو بالكذب ، وبخلافه الكلام الإنشائي ، الذي ليس له نسبة خارجية يقاس عليها بل له نسبة شعورية وذهنية ؛ لذلك لا يحتمل الصدق والكذب .

ولأنَّ الكلام الخبري ، هو سيق للحكاية عن الواقع ، لذلك فهو يحتمل المطابقة للواقع ، كما يحتمل عدم المطابقة له . فلو كان مضمون الكلام مطابقا للواقع ، كان الكلام صادقا ، وإن كان الكلام غير مطابق للواقع ، كان الكلام كاذبا .

والكلام لا يتصف بالصدق أو بالكذب إلاّ إذا كان حكاية عن نسبة واقعية ، أي عن ثبوت شيء لشيء في الواقع أو عدم ثبوته ، ولذلك يكون اتصاف الخبر بالصدق أو بالكذب في الحقيقة متعلقا بمطابقته النسبة المحكية في الكلام أو عدم مطابقتها للواقع ، فإذا قلنا : ( محمد ناجح )، فهذا الخبر يحكي عن ثبوت نسبة النجاح لمحمد ، وإذا قلنا : ( محمد ليس بناجح )، فهذا الخبر يحكي انتفاء وعدم ثبوت النجاح لمحمد .، والخبران قابلان للصدق وللكذب ، فالمطابق محكيه للواقع سلبا أو ايجابا ، يكون صادقا ، وغير المطابق يكون كاذبا[٣٨].

والمتعارف عليه عند جمهور علماء البلاغة ،على حد قولهم : للخبر نسبتان أساسيتان ، الأولى ،تفهم من الخبر، ويدل عليها الكلام ، وتسمى بالنسبة الكلامية ، وأخرى، تُعرف من الخارج بقطع النظر عن الخبر والمخبر ، وتسمى بالنسبة الخارجية ، فإن طابقت النسبة الكلامية النسبة الخارجية ، في الايجاب أو في النفي كان الكلام صادقا ،وإلاّ كذبا . فعندما نقول : ( الشمس طالعة )، فإذا كانت هي في الواقع والخارج كذلك، وصف الكلام بالصدق، وإن لم تكن طالعة ، ولم تتطابق النسبة الكلامية مع النسبة الخارجية ، فيكون الكلام كذبا[٣٩].

ومن العلماء الذين تعرضوا لمفهوم الخبر( **قدامة بن جعفر ت ٣٣٧هـ** )، فقال : " والخبر كل قول أفدت به مستمعه ما لم يكن عنده ، كقولك : قام زيد ، فقد أفدته العلم بقيامه ، ومنه ما يأتي بعد سؤال ، فيُسمى (جوابا)، كقولك في جواب من سألك : ( ما رأيك في كذا )؟ ، فتقول : رأيي كذا ، وهذا يجوز أن يكون ابتداء منك ، فيكون خبرا ، فإذا أتى بعد سؤال كان جوابا كما قلنا" [٤٠]. ثمّ يضيف قائلا :" وليس في صنوف القول وفنونه ما يقع فيه الصدق والكذب غير الخبر والجواب ، إلا أنّ الصدق والكذب يستعملان في الخبر ، ويستعمل مكانهما في الجواب ( الخطاء والصواب )، والمعنى واحد وإن فرق اللفظ بينهما ، وكذلك يستعمل في الاعتقاد موضع الصدق والكذب ( الحق والباطل)، والمعنى قريب من قريب " [٤١]. ويمكن تلخيص مفهوم الخبر عند قدامة على الوجه الآتي :

أولا: الخبر بصفة عامة أو أيّا كان نوعه، هو كل قول يستفيد منه (المتلقي)،علما بشيء لم يكن معلوما له عند إلقاء القول عليه .

ثانيا: الخبر بصفة خاصة ، هو ما يبتدىء به المخبر (المتكلم)، أو ما يلقيه على مستمعه إبتداء، بقصد إعلامه بشيء يجهله أو لا يعرفه ، وهذا النوع من الخبر عنده يحتمل الصدق والكذب ، فإذا حصل الاعتقاد في صدق هذا الخبر فهو الحق ، وإذا حصل الاعتقاد في كذبه فهو الباطل[٤٢].

ثالثا : و(الخبر الجوابي )، أو الجواب الذي يعده قدامة قسيم الخبر ، هو ما يأتي بعد سؤال أو ما يأتي جوابا على سؤال، وهذا النوع من الخبر أيضا يحتمل الصدق والكذب، فإذا حصل الاعتقاد في كذبه ، فهو الخطأ [٤٣]. وهنا نلحظ التأثر الواضح برأي الجاحظ .

ومفهوم الصدق والكذب عند قدامة ، قد عبّر عنه بقوله: " والكذب إثبات شيء لشيء لا يستحقه، أو نفي شيء لشيء يستحقه أو نفي شيء عن شيء لا يستحقه[٤٤]. فالخبر عند قدامة نوعان :

الأول : يمكن أن نطلق عليه اسم (الخبر الابتدائي)، وهو كل قول أفدت به مستمعه ما لم يكن عنده كقولك : ( عاد زيد من السفر)، فقد أفدت مستمع الخبر العلم بعودة زيد من السفر ، وهذا الخبر يجوز فيه الصدق والكذب بناء على مطابقته أو عدم مطابقته للواقع والاعتقاد .

الثاني : يمكن أن نسميه ( الخبر الجوابي)، وهو كل قول يأتي بعد سؤال ( أسلوب الاستفهام)، وهذا القول (الخبر)، يجوز أن يكون ابتداء منك ، أي حكاية عن شيء ما . ويمكن أن يأتي بعد سؤال سائل ( استخبار)، فيكون خبرا جوابي يحتمل الصواب والخطأ، بناء على مطابقته أو عدم مطابقته للواقع والاعتقاد ، كقول القائل : (ما رأيك في محمد )؟ ، فتجيب رادا على السؤال قائلا: ( محمد طالب نشيط )، فاذا كان رأيك في محمد ابتداء منك أي حكاية عنه ، فيكون خبرا يجوز فيه الصواب والخطأ . وكذلك قولك لمن سألك : ( أين سافر محمد )؟ فيكون جوابك له ( سافر إلى البصرة )، وهذا الجواب يحتمل الصواب والخطأ بناء على مطابقته أو عدم مطابقته للواقع والاعتقاد ، وكذلك قولك : (أ زيد في الدار ؟)، فإن كان جوابك مطابقا للواقع والاعتقاد سلبا أو ايجابا، فهو الصدق وبخلافه الكذب . وفي هذا اشارة إلى الإنشاء المقابل للخبر، والأسلوب الإنشائي كما هو معلوم بخلاف الخبر "لا يحتمل الصدق والكذب لذاته"[٤٥]. ولكنّ في بعض أساليبه يجوز فيها الاحتمال كجواب الاستفهام. ويعرف الاستفهام بأنّه " طلب العلم عن شيء لم يكن معلوما من قبل ، وقالوا فيه أيضا أنّه طلب خبر ما ليس عندك أي طلب الفهم . ومنهم من

فرَّق بينهما وقال : أن الاستخبار ما سبق أوّلا ولم يُفهم حق الفهم ، فإذا سألتَ عنه ثانيا كان استفهاما "[٤٦]، وهو المصطلح الأكثر استعمالا .

وممّن عالج موضوع الخبر كذلك ( **أبو بكر الباقلاني ت ٤٠٢هـ** )، الذي يرى أنّ الخبر هو " كلام يصح أن يدخله الصدق أو الكذب ، لأنّه متى أمكن دخول الصدق أو الكذب فيه أو هما ،كان خبرا ، ومتى لم يكن ذلك فيه خرج عن أن يكون خبرا ، وبهذا الاختصاص فارق الخبر عن ما ليس بخبر من الكلام وسائر الذوات التي ليست بخبر "[٤٧].

وهذا ما ذهب إليه ( **الراغب الأصفهاني ت ٥٠٢هـ** )، في حصر قضية الصدق والكذب في الخبر ، فقال : " الصدق والكذب أصلهما في القول ، ماضيا كان أو مستقبلا ، وعداً كان أو غيره ، ولا يكونان بالقصد الأول إلا في القول ، ولا يكونان في القول إلا في الخبر دون غيره من أصناف الكلام ، ولذلك قال الله تعالى : ( وَمَنْ أصدَقُ مِنْ اللهِ قِيلا )،( النساء: ١٢٢)، ( وَمَنْ أصدَقُ مِنْ اللهِ حَدِيثاً ) (النساء : ٨٧)، وقد يكونان بالعرض في غيره من أنواع الكلام ، كالاستفهام والأمر والدعاء ...، وذلك نحو قول القائل : ( أ زيد في الدار )؟ ، فإنّ في ضمنه إخبارا بكونه جاهلا بحال زيد ،... والصدق : مطابقة القول الضمير المُخبَر عنه معا ، ومتى انخرم شرط من ذلك لم يكن صدقا تاما ، بل إما أن لا يوصف بالصدق ، وإما أن يوصف تارة بالصدق وتارة بالكذب ، على نظيرين مختلفين ، كقول كافر إذا قال من غير اعتقاد : ( محمد رسول الله )، فإن هذا يصح أن يقال صدق ، لكون المخبَّر عنه ( محمد)، كذلك . أي (هو رسول الله فعلا )، ويصح أن يقال كذب لمخالفة قول ضميره ( اعتقاده ) "[٤٨]. وبهذا المفهوم يكون الخبر عند الراغب الاصفهاني على النحو الآتي :

أولاً : إذا قال ( الكافر )، من غير اعتقاد ( محمد رسول الله ) = فيوصف الخبر بالصدق والكذب ، ويكون الخبر (صادقا ) لأنّ المُخبَّر عنه ( محمد صلى الله عليه وسلم ) هو رسول الله في الحقيقة والواقع . ويكون الخبر ( كاذبا ) أي (محمد صلى الله عليه وسلم ) ليس برسول الله . حاشاه . ، لأنَّ الخبر يخالف ما يضمره ويعتقده المُخبِّر (المتكلم ). وبخلاف ماذكرنا آنفا إذا كان الخبر منفيا.

ثانيا: وإذا قال ( الكافر )، ( ليس محمد برسول الله ) = فيوصف الخبر بالكذب والصدق ، فيكون الخبر (كاذبا )، لأنّ المخبر عنه ( محمد صلى الله عليه وسلم ) هو رسول الله في الواقع ، ويكون الخبر (صادقا )، لأنّه مطابق لما يضمره ويعتقده المخبر ( المتكلم ).

ثالثا: وأما إذا قال ( المؤمن )، من غير اعتقاد ، كأن يكون مجبرا( ليس محمد برسول الله ) = فلا يوصف الخبر إلا بالكذب ، لأنّ (محمد صلى الله عليه وسلم )، المخبر عنه ،هو في

الحقيقة والواقع رسول الله ، هذا أولا ، وثانيا ، أنّ الخبر يخالف ما يضمره ويعتقده المؤمن بالله ورسوله . وهكذا يميز الراغب الاصفهاني بين الخبر الصادق والكاذب استنادا على (اعتقاد المخبر). وبهذا يقترب من مفهوم الشريف المرتضى للخبر الذي جعل (قصد المخبر) شرطا في الحكم على الخبر بالصدق أو الكذب .

ويُفرّق ( **أبو هلال العسكري ت ٣٩٥هـ** ) ، بين (الخبر )، و(الحديث )، فيقول : " إنّ الخبر هو القول الذي يصح وصفه بالصدق والكذب ، ويكون الإخبار به عن نفسك وعن غيرك، وأصله أن يكون الإخبار به عن غيرك "[٤٩] .

ويقدم ( **القاضي عبد الجبار ت ٤١٥هـ** )، مفهومه الخاص عن الأخبار ، فيقول : " الأخبار لا تخرج عن احتمال أن نعلم صدقها وكذبها أو لا نعلم "[٥٠]. ونلحظ في هذا القول تقسيمه للأخبار إلى ثلاثة أنواع : خبر نعلم صدقه ، وخبر نعلم كذبه ، وخبر لا نعلم صدقه ولا كذبه ، والنوع الثالث ، هو الذي يكون فيه الاحتمال قائما بين الطرفين .

ويقسم ( **الخطيب البغدادي ت ٤٦٣هـ** )، الخبر إلى ثلاثة أقسام ويميز بينها ، فيقول : " الخبر هو ما يصح أن يدخله الصدق أو الكذب ،... والأخبار كلها على ثلاثة أضرب : فضرب منها يُعلم صحته ، وضرب منها يُعلم فساده ، وضرب منها لا سبيل إلى العلم بكونه على واحد من الأمرين دون الآخر ،.... وأما الضرب الأول : وهو ما يُعلم صحته ، فالطريق إلى معرفته أن يكون ممّا تدل العقول على موجبه وصحته... أو أجمعت الأمة على تصديقه . وأما الضرب الثاني : وهو ما يُعلم فساده ، فالطريق إلى معرفته أن يكون ممّا تدفع العقول صحته ...أو أجمعت الأمة على رده . وأما الضرب الثالث: الذي لا يُعلم صحته من فساده ، فإنّه يجب الوقف عن القطع بكونه صدقا أو كذبا ، وهذا الضرب لا يدخل إلا فيما يجوز أن يكون ويجوز أن لا يكون[٥١].

وذهب ( **محمد التهانوي ت ١١٥٨هـ**) إلى حد الخبر متأثرا بقول المناطقة ، فقال : " واعلم أن أهل العربية اتفقوا على أنّ الخبر محتمل للصدق والكذب ، وهذا الكلام أيضا يحتمل الصدق والكذب ... ويُقسم الخبر إلى ما يعلم صدقه وإلى ما يعلم كذبه وإلى ما لا يعلم صدقه ولاكذبه ، فالقسم الأول ، وهو ما يعلم صدقه إما ضروري أو نظري ، فالضروري نحو الواحد نصف الاثنين ، والنظري مثل خبر الله وخبر رسوله وخبر أهل الاجماع والخبر الموافق للنظر الصحيح في القطعيات . وأما القسم الثاني ، وهو ما علم كذبه وهو كل خبر مخالف لما عُلم صدقه من الأقسام المذكورة . وأما القسم الثالث، وهو ما لا يعلم صدقه ولا كذبه ، فقد يظن صدقه كخبر العدل ، وقد يظن كذبه كخبر الكذوب، وقد لا يظن صدقه ولا كذبه كخبر مجهول الحال "[٥٢].



مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٥ المجلد ١٥/ العدد ٦

ويميز ( **أبو البقاء الكفوي ت ١٠٩٤هـ** )، بين الخبر الصادق والكاذب أو ما كان واسطة بينهما متأثرا بآراء المعتزلة ، فيقول : " الصدق هو المطابقة الخارجية مع الاعتقاد لها، فإن فُقدا معا أو على البدل ، فما فقد فيه كل منهما فهو كذب سواء فقد اعتقاد المطابقة باعتقاد عدمها ، أم بعدم اعتقاد شيء ، وما فقد فيه واحد منهما ، فهو موصوف بالصدق من جهة مطابقته للاعتقاد أو للخارج ، وبالكذب أيضا من جهة أنّه انتفى فيه المطابقة للخارج أو اعتقادها ، فهو واسطة بين الصدق والكذب "[٥٣]. وبهذا المفهوم يكون الخبر على النحو الآتي :

_ كقول القائل مخبراً : ( محمد في الدار ) فيوصف الخبر (بالصدق) إذا طابق الواقع الخارجي واعتقاد القائل بوجود محمد في داره .

_ وإذا فقدت المطابقة الخارجية واعتقاد القائل عند إلقاء الخبر كلاهما معا فيوصف الخبر (بالكذب) .

_ وإذا فقد واحد منهما أي،(المطابقة الخارجية أو الاعتقاد) فيوصف الخبر تارة (بالكذب ) استنادا على فقدان المطابقة الخارجية أو الاعتقاد ، ويوصف تارة أخرى بالصدق استنادا على ثبوت المطابقة الخارجية أو الاعتقاد وهذا النوع من الاخبار يكون واسطة بين الصدق والكذب .

ويرى ( **عبد القاهر البغدادي ت ٤٢٩هـ)** أنّه " لا توجد إلا حالة واحدة تحتمل الصدق والكذب معا ، وهي أن رجلا لم يسبق أن يكذب من قبل فعندما يتحدث عن نفسه فإن ما يحكيه يعد كذبا بالتحديد ، ولكونه صادقا يصبح كذبه إذن حقيقة ، وعلى هذا النحو يكون لدينا كما يقال : خبر فريد من نوعه يمثل الصدق والكذب معا "[٥٤]. فالخبر " في أصله منقسم إلى صدق وكذب ، والصدق منه واقع على وفق مُخبَرِه ، والكذب ما كان بخلاف مخبره ، وليس في الأخبار ما هو صدق وكذب معا إلا خبر واحد هو إخبار من لم يكذب قط عن نفسه بأنّه كاذب وإن هذا الخبر كذب منه ، والكاذب إذا أخبر عن نفسه بأنّه كاذب كان صادقا ، فصار هذا الخبر واحد صدقا وكذبا وقائله واحد " [٥٥]. وبهذا المفهوم يكون الخبر على النحو الآتي :

١-إذا قال (الرجل الصادق) المعروف عنه ذلك ، بأنّه( كاذب)،فيوصف هذا الخبر بالصدق والكذب معا .

٢-وإذا قال (الرجل الكاذب) المعروف عنه ذلك،بأنّه (كاذب) ، فيوصف هذا الخبر بالصدق والكذب معا .

ويذهب (**فخر الدين الرازي ت ٦٠٦هـ** )، إلى القول بأنّ الخبر هو " القول المقتضي بتصريح نسبة معلوم إلى معلوم بالنفي أو الاثبات ، ومن حده بأنّه المحتمل للصدق والكذب المحدودين بالخبر لزمه الدور ، ومن حده المحتمل للتصديق والتكذيب المحدودين بالصدق

والكذب واقع في الدور مرتين"[٥٦]. فصدق الخبر وكذبه يتميز من خلال رده إلى نسبته الواقعية ، فهي ثبوت أو عدم ثبوت .

والتفت الرازي في قوله هذا إلى أن من قال بأن الخبر محتمل للصدق والكذب المحدودين ، فهذا إشارة إلى أن الصدق والكذب عائدان إلى ذات الخبر ، وأشار إلى أنّ من قال أن الخبر هو المحتمل للتصديق والتكذيب المحدودين ، فجعل تمييز صدق الخبر وكذبه عائدا إلى متلقي الخبر ذاته ، فهو أما مصدق له أو مكذب ، بالاعتماد على عناصر داخلية أو خارجية أو هما معا، كالقرائن اللفظية أو العقلية أو السياقية ، والتي تسهم في تعزيز تصديق الخبر أو تكذيبه في نفس المتلقي . ومن أمثلة القرائن اللفظية التي ذكرها البلاغيون (مؤكدات الخبر: إنّ وأنّ وقد ونونا التوكيد ....الخ) .

و( **للقرافي ت ٦٨٤هـ** )، رأي مهم في هذه القضية ، فيقول : الخبر " لا يحتمل من حيث الوضع إلاّ الصدق خاصة ، وتقريره أنّ العرب إنّما وضعت الخبر للصدق دون الكذب ، لإجماع النحاة والمتحدثين على اللسان أن معنى قولنا : ( قام زيد)، حصول القيام في الزمن الماضي، ولم يقل أحد أن معناه: صدور القيام أو عدمه ، بل جزم الجميع بالصدور ، وكذلك جميع الأقوال الماضية ، وكذلك الأفعال المستقبلة نحو قولنا : ( سيقوم زيد)، معناه صدور القيام عنه في الزمن المستقبل عينا ، لا أن معناه صدور القيام أو عدمه ، وكذلك أسماء الفاعلين والمفعولين ، كقولنا : ( زيد قائم )، معناه أنّه موصوف بالقيام عينا ، وكذلك المجرورات كقولنا : ( زيد في الدار )، أي معناه لغة استقراره فيها دون عدم استقراره ، ولم يختلف على ذلك اثنان من أئمة العربية "[٥٧].

وقد وافقه في هذا الرأي ( **رضي الدين الاستراباذي ت ٦٨٦هـ)**، فيقول : " جميع الأخبار من حيث اللفظ لا تدل إلا على الصدق، وأما الكذب فليس بمدلول اللفظ ؛ بل هو نقيض مدلوله ، وأما قولهم ، الخبر يحتمل الصدق والكذب ، فليس مرادهم أن الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق ؛ بل المراد أنّه يحتمل الكذب من حيث العقل ، أي لا يمتنع عقلا أن لا يكون مدلول اللفظ ثابتا "[٥٨]. فهكذا يقرر الاستراباذي أن احتمال الكذب في الخبر قضية عقلية ، تقوم على نسبة المعرفة بالواقع الذي هو موضوع الخبر أو عدم ثبات الواقع نفسه .

في حين نجد (القرافي )، أكثر وضوحا في هذه القضية ، فيقرر: أن احتمال الكذب إنّما " يأتيه من جهة المتكلم لا من جهة الوضع ، فإن المتكلم قد يستعمله صدقا على وفق الوضع ، وقد يستعمله كذبا على خلاف مطابقة الوضع "[٥٩]. ومثال على ذلك قولنا : ( رأيتُ أسدا )، فهذا فهذا الخبر من حيث الوضع لا يحتمل إلاّ الصدق ، في رأي القرافي ؛ لأنّ العرب تواضعت على

تسمية هذا الحيوان المعروف بشكله بلفظة (أسد)، فمن يستعمله كما وضع له ، فهو صادق ، وبخلاف ذلك يكون الكذب ، أي لو استعملنا لفظة (أسد )، استعمالا مخالفا للوضع اللغوي وما توافقت عليه العرب ، وقلنا : ( رأيتُ أسدا يقرأ )، فالمتكلم بهذا الخبر يوصف بالكذب ؛ لأنّه استعمل لفظة (أسد)، استعمالا مخالفا لما توافقت عليه العرب ، وإن كان قصد المتكلم هو تشبيه الرجل بالأسد من باب المجاز والتخييل .

وهكذا يجعل القرافي احتمال الخبر للصدق والكذب نظيرا لاحتمال الكلام للحقيقة والمجاز ، فكما أنّ المجاز ليس له دلالة وضعية كذلك الكذب ، فالمجاز والكذب إنّما يأتيان من جهة المتكلم لا من جهة الوضع ، والذي للوضع هو الصدق والحقيقة .

ويتحدث ( **حازم القرطاجني ت ٦٨٤هـ)**، عن الأخبار التي ترد في الشعر وعلى ألسنة الشعراء ويسميها بالأقوال الشعرية ، وهي " تختلف مذاهبها وأنحاء الاعتماد فيها بحسب الجملة أو الجهات التي يعتني الشاعر فيها بإيقاع الحيل التي هي عمدة في إنهاض النفوس لفعل شيء ما أو تركه أو التي هي أعوان للعمدة ، وتلك الجهات هي : ما يرجع إلى القول نفسه ، أو ما يرجع إلى القائل ، أو ما يرجع إلى المقول فيه أو ما يرجع إلى المقول له "[٦٠]. ويمكن أن نستخلص من العناصر التي ذكرها القرطاجني قضية مهمة ، وهي مرجعية الصدق والكذب في الخبر ، وهي على النحو الآتي :

**١-صدق وكذب يرجع إلى القول نفسه ( الخبر).**

**٢-صدق وكذب يرجع إلى القائل ( المُخبر/ المتكلم ).**

**٣-صدق وكذب يرجع إلى المقول فيه ( السياق الذي يُلقى فيه الخبر).**

**٤-تصدّيق وتكذّيب يرجع إلى المقول له ( المُخبرَ له / متلقي الخبر ).**

وبتعبير آخر يمكن أن نقول إن قضية الصدق والكذب في الأخبار تستند على ثلاثة أركان ، وهي :

أولا : (قائل الخبر) فتصديق الخبر وتكذيبه يقوم على أساس المخبر فالكثير من الأخبار توصف بالصدق وهي كاذبة استنادا على قائل الخبر والعكس صحيح . فيوصف الخبر بناء على ذلك بواجب التصديق أو واجب التكذيب .

ثانيا : (الخبر ذاته) يقع التصديق أوالتكذيب في هذا الركن استنادا على ذات الخبر وما يحويه من أحكام وأخبار مطابقة للواقع أو للعقل فيوصف بالصدق، أو مخالفة له فيوصف بالكذب ، وخاصة عندما يكون الخبر محتويا على معلومات بديهية أو أحكام قد أكدتها البحوث العلمية . ويوصف الخبر هنا بجائز التصديق والتكذيب .

ثالثا : ( متلقي الخبر ) وهو الركن الثالث والمهم في الحلقة الإخبارية والذي يكون مصدقا للقائل وللخبر أو مكذبا لهما إستنادا على إعتقاد المتلقي بالقائل وحده ، أو بالخبر وحده أو كلاهما معا وبالإضافة لمطابقة الواقع الخارجي والمواضعة . وهكذا بقي مفهوم الخبر يتأرجح بين الصدق والكذب ، أو بين التصديق والتكذيب ؛ نتيجة لدخوله في ميادين الدراسات اللغوية ، والبلاغية ، والفلسفية ، والعقائدية ، واستمرت هذه الدراسات بالتطور والنضج وصولا إلى العصر الحديث ، فقد استوعب العلماء العرب المحدثون جهود السابقين ، وخرجوا بآراء عدة ، إلا أنّهم أجمعوا على حد الخبر بأنّه : " ما احتمل الصدق والكذب لذاته "[٦١]. ونلحظ في هذا التعريف ثلاثة قيود ، الأول: نجده في لفظة ( احتمال )، وهي كما يعرّفها (**الشريف الجرجاني ت ٨١٦هـ** )،هو " ما لا يمكن تصور طرفيه كافيا ؛ بل يتردد الذهن في النسبة بينهما ، ويراد به الامكان الذهني "[٦٢].

والقيد الثاني : نجده في لفظة ( لذاته)، فهذا القيد خطوة نحو تحييد المفهوم ، والفصل بين الخبر بوصفه كلاما معياريا له دلالة عامة ، والمُخبِر (المتكلم)، الذي قد يضفي على الكلام اعتبارا خاصا ، فقالوا عن هذا القيد : إنّه احتراز من تعذر الصدق أو الكذب فيه ، لأجل المخبر به أو المخبر عنه ، فالأول : كأخبار الله سبحانه وتعالى ، وأخبار رسله ، فإنّها لا تقبل الكذب . والثاني : البديهيات العلمية والحقائق الثابتة ، فبعضها لا يقبل إلا الصدق والآخر لا يقبل إلا الكذب . ولكنّ جميع هذه الأخبار بالنظر إلى ذاتها مع قطع النظر إلى المُخبِر به أو المُخبَر عنه تقبلهما أي الصدق والكذب ، من حيث هي أخبار .

و رُدّ هذا القول بأنّ الخبر لا ينفك عن التصديق أو التكذيب، وما كان صادقا لذاته ،لا يمكن أن يحتمل الكذب ، وكذلك الخبر الكاذب لذاته لا يمكن أن يحتمل الصدق.

والقيد الثالث : نلحظه في استعمال حرف العطف (الواو)، بين الصدق والكذب .و(الواو ) " حرف عطف يدل على التشريك ومطلق الجمع ، أي جمع الحدث دون الزمن ، فإذا قلتَ : ( قام زيد وعمرو )، فهذه الجملة الخبرية تحتمل ثلاثة أوجه : الأول : أن يكونا قاما معا في الوقت نفسه . والثاني : أن يكون المتقدم (زيد )، قام أوّلا من حيث الزمن . والثالث : أن يكون المتأخر (عمرو)، قام أوّلا[٦٣].

والجمع بين الصدق والكذب بحرف العطف ( الواو)، ذهب إليه معظم العلماء أمثال ( النظّام، والجاحظ ، وابن قتيبية ، وعبد القاهر الجرجاني ، ورضي الدين الاستراباذي ، والباقلاني ، والرازي ، والسكاكي، والخطيب القزويني، والكفوي، وآخرون)، وفي هذا دلالة واضحة على وعي العلماء قديما وحديثا بأنّ قضية الصدق والكذب في الخبر هي قضية نسبية وفيها احتمالات عدة .

ويقول (أبو بكر الباقلاني) في هذا الصدد : " لا يلزم من تنافي المقبولين تنافي القبولين "[٦٤]، فالكلام الخبري يقبل الصدق والكذب أو يحتملهما على سبيل الإمكان.

وهذا الرأي يقابله رأي آخر وهو رأي ( ابن فارس )، و( القاضي عبد الجبار )، وتبعهم آخرون ، يجمعون بين الصدق والكذب بحرف العطف (أو ) ، وهذا العطف يقتضي (احتمال) أو اتصاف الخبر بأحدهما ، فقالوا : ( الخبر : هو " ما احتمل الصدق أو الكذب لذاته ، أو هو ما جاز تصديقه أو تكذيبه " )[٦٥]. و( أو ) : حرف عطف تفيد التشريك في الإعراب دون المعنى، ولكنّها قد تدل على الشك خصوصا إذا سبقت بجملة خبرية كقولنا : قام زيد أو عمرو )، و( ما أدري أزيد قام أم عمرو)، و( جاءني زيد أو عمرو)، فالشك واقع من جهة المتكلم في أيّهما أحدث فعل القيام أو المجيء [٦٦]. وفي هذا الرأي يلتقي الطرفان في دلالة الاحتمال في الجمل المربوطة / المعطوفة بحرفي ( أو ، والواو).

وهناك خلاف آخر في تعريف الخبر بين الصدق والكذب ، والتصديق والتكذيب ، والأوّلان : يتعلقان بالمُخبر (المتكلم )، وذات (الخبر )، من حيث اتصافهما بالصدق أو بالكذب . والآخران : يتعلقان بالمتلقي للخبر ، فهو مصدّق له أو مكذّب له . ومن هذا القول يتضح لنا أن صدق الخبر وكذبه يتحدد من خلال الرجوع إلى أحد العناصر الثلاثة للخبر ، وهي : الخبر ، والمُخبِر، والمُخبَر .

الأول : ينظر إلى المُخبِر(المتكلم)، ويميز من خلاله الصدق والكذب أو احتمالهما ، بمعزل عن الخبر وما يحتويه من دلالة . مثال على ذلك ، أخبار الله سبحانه وتعالى ، وأخبار الأنبياء ، فهي لا تحتمل إلاّ الصدق باعتبار المتكلم ، وأخبار مدعيّ النبوة ، فهي لا تحتمل إلاّ الكذب ، وهذا يتحدد بناء على الاعتقاد في صدق المتكلم أو كذبه.

والثاني: ينظر إلى الخبر ويميز من خلاله الصدق والكذب أو احتمالهما معا ، بمعزل عن المتكلم ، ويدخل في هذا جميع الأخبار البديهية والحقائق العلمية المتوافق والمتواضع عليها كقولنا : ( النار محرقة )، و( البحر ماؤه مالح )، فهي أخبار لا تحتمل إلاّ الصدق ، بخلاف قولنا : ( الأسبوع خمسة أيام )، فهي لا تحتمل إلاّ الكذب .

والثالث : يرى إرجاع صدق الخبر أو كذبه إلى المتلقي ( المُخبَر)، فهو أما مصدق له أو مكذّب ، وهنا يعتمد المتلقي على ركائز تعينه على التصديق والتكذيب ، أولها: الاعتقاد ، وثانيها : مطابقته أو عدم مطابقته للواقع الحقيقي أو المجازي .

## المبحث الثاني

## ( معايير تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء عند علماء العرب القدماء )

وضع العلماء العرب القدماء ثلاثة معايير للتمييز بين الخبر والإنشاء وهي التمييز بحسب قبول الصدق والكذب أو عدمهما، والتمييز بحسب مطابقة النسبة الخارجية ، والتمييز بحسب إيجاد النسبة في الخارج[٦٧]،وفيما يأتي توضيح لهذه المعايير:

**أوّلا : التمييز بحسب قبول الصدق والكذب :** يعد معيار احتمال الصدق والكذب من أشهر المعايير للتمييز بين الخبر والإنشاء عند العلماء العرب القدماء [٦٨]. فهذا **(نجم الدين علي الكاتبي ت٦٧٥ هـ)**، يميز بين الخبر والإنشاء معتمدا على معيار احتمالهما للصدق والكذب فيقول: والكلام التام "إن احتمل الصدق والكذب فهو الخبر و(القضية ) وإن لم يحتمل فهو الإنشاء" [٦٩].ومصطلح القضية عند المناطقة يقابل مصطلح الخبر عند البلاغيين ، ولذلك يعرّف المناطقة القضية من خلال احتمالها للصدق والكذب ، فهذا ( **الفارابي ت ٣٣٩هـ** ) مثلا يعرف القضية بأنّها : "هي القول الجازم الذي يُصدّق ويُكذّب ، وهو مركب من محمول وموضوع" [٧٠]. كقولك: (محمد قائم) فـ( محمد هو الموضوع / المبتدأ) و(قائم هو المحمول / الخبر) . وعرّفها كذلك **(فخر الدين الرازي ت ٦٠٦هـ)** بأنّها : "القول المقتضي بصريحه نسبة معلوم إلى معلوم بالنفي أو بالإثبات"[٧١] . كقولك :(محمد شاعر) في حالة الإثبات و(محمد ليس بشاعر) في حالة النفي.

ويعرف**(ابن سينا ت٤٢٧هـ )** القضية والخبر بقوله: هو كل قول فيه نسبة بين شيئين بحيث يتبعه حكم صدق أو كذب ... وإنَّ جميع العبارات والأقوال التي لا تتصف بالصدق أو الكذب لا تشكل جزءا من القضايا ، كجمل الأمر ، والنهي، والقسم، والتعجب، والتمني، والدعاء، والرجاء، والمدح والذم وغيرها من الجمل الإنشائية . وبناء على ذلك قسّم الكلام وميزه بحسب صلاحيته للصدق أو الكذب إلى قسمين هما (الخبر) و(الطلب ) فيقول : "إنّ الخبر أو (القضية) هو الذي يصلح أن يصدَق أو يكذَب ،وبعض ذلك ليس قضية ولا خبرا، وهو الذي لا يصلح لذلك ، فالأول كقولنا : ( زيد كاتب )، وكالتركيب الذي يكون للحدود والرسوم ، والآخر كالتركيب الذي في الدعاء ،والمسألة ، والأمر، والنهي، والنداء" [٧٢] .

ويميز **(السكّاكي ت٦٢٦هـ)** بين الخبر والطلب بحسب قبولهما للصدق أو الكذب فيقول : "إنَّ الخبر والطلب يعرفان بقبولهما أو عدم قبولهما الصدق والكذب" [٧٣] . ثم قال : و"اختلف الناس في انحصار الخبر في الصادق والكاذب ، فذهب الجمهور إلى أنّه منحصر فيهما ، ثم

اختلفوا فقال الأكثرون صدقه مطابقة حكمه للواقع وكذبه عدم مطابقة حكمه له ، وهذا هو المشهور وعليه التعويل" [٧٤].

ويعتمد **(الإمام الغزّالي ت ٥٠٥ هـ)** أيضا على معيار قبول الصدق والكذب أو عدمهما في تقسيمه للأخبار إلى ثلاثة أقسام هي : " ما يجب تصديقه ، وما يجب تكذيبه، وما يجب التوقف فيه،... فأما ما يجب تصديقه فهي سبعة ، كأخبار الله سبحانه وتعالى وأخبار الرسول (صلى الله عليه وسلم) والأخبار المتواترة ....، وأما ما يُعلم كذبه، وهي أربعة ،مايُعلم خلافه بالضرورة أو النظرة أو الحس والمشاهدة، أو أخبار التواتر، أو ماخالف المعلوم بالمدرك كأخبار إحياء الموتى ، وأما ما لا يُعلم صدقه ولا كذبه فيجب التوقف فيه ، وهو جملة الأخبار الواردة في أحكام الشرع والعبادات وممّا عدا القسمين المذكورين ، وهو كل خبر لم يُعرف صدقه ولا كذبه" [٧٥] .

وقسَم **(ابن هشام الأنصاري ت ٧٦١هـ)** الكلام بحسب احتماله للصدق والكذب إلى ثلاثة أنواع : "خبر وطلب وإنشاء . وضابط ذلك أنّه إما أن يحتمل التصديق والتكذيب أو لا ، فإن احتملهما فهو الخبر نحو ( قام زيد )، و( ما قام زيد)، وإن لم يحتملهما فإما أن يتأخر وجود معناه عن وجود لفظه أو يقترنا ، فإن تأخر عنه فهو الطب نحو ( اضرب ) و( لا تضرب ) و( هل جاءك زيد ؟) ، وإن اقترنا فهو الإنشاء كقولك لعبدك : (أنت حرُ) وقولك لمن أوجب لك النكاح : ( قبلتُ هذا النكاح )" [٧٦] ،ثم قال : "إنَ الطلب من أقسام الإنشاء ، وأنَ مدلول (قم ) حاصل عند التلفظ به لا يتأخر عنه ، وإنَما يتأخر عنه الامتثال ، وهو خارج عن مدلول اللفظ ، ولما اختص هذا النوع بأنّ إيجاد لفظه إيجاد لمعناه سُمّي إنشاء" [٧٧]. وهذا ما أجمع عليه جمهور البلاغيين والأصوليين والنحاة .

ومن هنا تقبل النحاة تقسيمهم للكلام إما خبر أو إنشاء ونقلوه بالرضا، لكنهم نقلوه من تقسيمهم للكلام إلى تقسيمهم للجملة وعلى هذا الأساس صنفوا الجمل إلى صنفين : الجمل الخبرية ، والجمل الإنشائية ، ولم يخالف إجماعهم هذا إلا ( **رضي الدين الاستراباذي ت ٦٨٦هـ** ) الذي صنّف الجملة إلى ثلاثة أصناف ، فقال : بأنّ الجملة غير الخبرية "إما إنشائية كـ (بعت) و(طلقت ) و (أنت حرٌ) أو طلبية كـ ( الأمر والإستفهام ،والتمني والنهي" [٧٨] .

وخلاصة رأي الاستراباذي أن الجمل ثلاثة أصناف [٧٩] :

١-**الجمل الخبرية** : هي التي يكون الحكم فيها غير معلوم للمخاطب قبل النطق بها .

٢-**الجمل الإنشائية** : هي التي يكون تركيبها من ألفاظ العقود كـ (بعتُ، واشتريتُ، وأنتِ طالق ....الخ) ولا يكون الحكم فيها معلوما للمخاطب ، بل نطق الجملة هو الذي يفيد المخاطب بالحكم .

٣-**الجملة الطلبية** : هي التي يكون تركيبها من الإنشاء الطلبي ونطقها يفيد المخاطب بالحكم الذي كان مجهولا قبل النطق بها .

**ثانياً : التمييز بحسب مطابقة النسبة في الخارج :** يعتمد **( جمال الدين الأسنوي ت ٧٧٣هـ)** على مطابقة النسبة الخارجية للتمييز بين الخبر والإنشاء ، فيقول في تعريفه للإنشاء : "هو الكلام الذي ليس له متعلق خارجي يتعلق الحكم النفساني به من حيث المطابقة وعدم المطابقة" [٨٠]. وكذلك ذهب **( ابن خلدون ت ٨٠٨هـ)** إلى أن معيار المطابقة هو الحد الفاصل بين الجمل الخبرية والإنشائية ، فيقول : "إن الجملة الإسنادية تكون خبرية ، وهي التي لها خارج تطابقه أو لا تطابقه ، والإنشائية هي التي لا خارج لها كالطلب وأنواعه" [٨١].

ويميز **(القزويني ت٧٣٩هـ)** و **(التفتازاني ت ٧٩١هـ )** الكلام الخبري عن الإنشائي بقولهما : "أما أن يكون لنسبته خارج تطابقه أو لا يكون لها خارج، الأول الخبر والثاني الإنشاء"[٨٢].

وقد كان **(للدسوقي ت١٢٣٠هـ)** رأي آخر في تمييز النسبة الخارجية بين الخبر والإنشاء ، ومخالفا بذلك لرأي القزويني السابق ، فقد ذكر إشكالا على هذا التعريف ، وهو أنّ "الإنشاء كالخبر له نسبة خارجية يمكن أن تطابقها النسبة الكلامية أو لا تطابقها فنحو (هل زيد قائم ؟) تكون النسبة الكلامية لها طلب الفهم من المخاطب ، والنسبة الخارجية لها هي الطلب النفسي للفهم" [٨٣]. فإن كان الطلب النفسي ثابتا للمتكلم في الواقع كان الخارج مطابقا للنسبة الكلامية ، وإن كان الطلب النفسي غير ثابت للمتكلم في الواقع كان الخارج غير مطابق. واقترح الدسوقي لحل هذا الإشكال إدخال مفهوم القصد في تعريف الخبر والإنشاء ، فيكون الخبر: "ما كان لنسبته خارج تقصد مطابقتها له ، والإنشاء : ما كان لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه لكن لم يقصد "[٨٤] .

ومعنى قول الدسوقي: "إنّ الإنشاء له نسبة كلامية ونسبة خارجية تارة يتطابقان ولا يتطابقان تارة أخرى مثل (١- هل زيد قائم ؟) و ( ٢- قم ) النسبة الكلامية للأول طلب الفهم من المخاطب ، والثاني طلب القيام منه [٨٥]. والنسبة الخارجية لهما هي الطلب النفسي للفهم في المثال الأول ، وطلب القيام في المثال الثاني ، فإن كان الطلب النفسي ثابتا للمتكلم في الواقع كان الخارج مطابقا للنسبة الكلامية، وإن كان الطلب النفسي ليس ثابتا للمتكلم في الواقع كان الخارج غير مطابق فعلم من هذا أن النسبة الكلامية والخارجية والمطابقة وعدمهما أمور لا بدّ منها في الخبر والإنشاء والفارق بينهما إنّما هو القصد وعدم القصد" [٨٦].

وخلاصة رأي الدسوقي أن الخبر يتميز عن الإنشاء ليس في وجود النسبة الخارجية ، فهي موجودة للإنشاء كما هي موجودة للخبر، وليس كذلك في تحقق وعدم تحقق المطابقة بين النسبة الكلامية والنسبة الخارجية ، فإنّها كما قد لا تتحقق في الإنشاء كذلك قد لا تتحقق في الخبر ، وإنّما التمييز بينهما يكمن في أن المقصود من الخبر هو تحقيق المطابقة بين النسبتين ، وليس المقصود من الإنشاء ذلك [٨٧] .

والمطابقة التي ذكرها العلماء في الخبر لها أربعة صور هي[٨٨] :

**١-أن يطابق الواقع واعتقاد المتكلم .**

**٢-أن يطابق الاعتقاد دون الواقع .**

**٣-أن يطابق الواقع دون اعتقاد المتكلم .**

**٤-أن لا يطابق شيئا منهما لا الواقع ولا الاعتقاد .**

ويفصّل **(ابن يعقوب المغربي ت ١١٦٨هـ)** أشكال المطابقة على النحو الآتي [٨٩] :

فأولها : ما يطابق الواقع والاعتقاد معا كقول (المؤمن) : ( أنبتَ اللهُ البقلَ ) فإنَّ إنبات البقل في الواقع لله تعالى ، وهو كذلك في اعتقاد المؤمن .

وثانيها : ما يطابق الاعتقاد دون الواقع كقول (الجاهل) وهو من يعتقد نسبة التأثير إلى الزمان بواسطة الأمطار : ( أنبتَ الربيعُ البقلَ ) فإنّ إنبات البقل في الواقع لله تعالى وفي اعتقاد الجاهل للربيع أو المطر .

وثالثها : ما يطابق الواقع دون الاعتقاد كقول (المعتزلي): خلق الله أفعال العبد الاختيارية إذا لم يعرف أنّه يعتقد خلافه ، فقد طابق هذا الاسناد الواقع ؛ لأنّ خلق الأفعال كلها لله تعالى ولم يطابق اعتقاد المعتزلي ؛ لاعتقاده أنّ خالق الأفعال الإختيارية هو العبد ولمّا لم ينصب القرينة صدق عليه أنّه إسناد لمن هو له بحسب ظاهر حال المتكلم ، فهو من الحقيقة .

ورابعها : ما لا يطابق الواقع ولا اعتقاد المتكلم كقولك : ( جاء زيد ) وأنت تعلم فقط دون المخاطب (أنّه لم يجيء) إما على وجه الكذب أو المداراة ، فهو من الحقيقة ولو لم يطابق واحدا منهما .

**<u>ثالثاً : التمييز بحسب إيجاد النسبة في الخارج</u>** ، يرى (ابن يعقوب المغربي ت ١١٦٨هـ) أنّ الخبر يختلف عن الإنشاء من خلال إيجاد النسبة الخارجية، فيقول: "الكلام الذي يحسن السكوت عليه لا محالة يتضمن نسبة المسند إلى المسند إليه ،فإن كان القصد منه الدلالة على أن تلك النسبة المفهومة من الكلام حصلت في الواقع ووقعت في الخارج بين معنى المسند والمسند إليه ، فذلك الكلام خبر ، وإن كان القصد الدلالة على أن اللفظ وجدت به تلك النسبة فالكلام إنشاء"

[٩٠]. ونلحظ من هذا القول أنّ للخبر وظيفة هي الدلالة على وقوع النسبة في الخارج من غير قصد التأثير في وقوعها، وأنّ للإنشاء وظيفة هي قصد التأثير في وقوع النسبة بأن توجد به [٩١].

ويقول **(بهاء الدين السبكي ت ٧٧٣هـ)** : إنّ "الكلام لا يخلو إما أن يمكن أن يحصل للمخاطب من غير أن يستفاد المتكلم كقولك (١- زيد منطلق ) فإنّه يمكن علمه بالمشاهدة ، أو لا يمكن أن يحصل للمخاطب إلا بالاستفادة من المتكلم كقولك (٢- اضرب ) أو ( لا تضرب ) فالقول الأول خبر والثاني إنشاء ....والظاهر أن مرادهم إما أن يحصل في الوجود بالكلام أو بغيره فالأول الإنشاء والثاني الخبر"[٩٢].

وذكر ( **السيوطي ت ٩١١هـ)** نقلا عن بعض المتأخرين: أن الإنشاء "ما يحصل مدلوله في الخارج بالكلام والخبر خلافه" [٩٣].

ويرى ( **ابن قيم الجوزية ت٧٥١هـ)** أن الكلام له نسبتان "نسبة إلى المُتكلِّم به نفسه ، ونسبة إلى المتكلَّم فيه إمَّا طلبا وإمَّا خبرا ، وله نسبة ثالثة إلى المُخاطَب" [٩٤]، فالنسبة الأولى تكون بين القول والمتكلِّم ، والنسبة الثانية بين القول والغرض (الموضوع)، والنسبة الثالثة تقع بين القول والمُخاطَب وهي للإنشاء فقط [٩٥] .

**_ الخاتمة :**

**توصل البحث إلى النتائج الآتية :**

_ إن قضية الصدق والكذب في مفهوم الخبر قد نشأت في أوساط المتكلمين أو المتأثرين بالفلسفة ، وكانت الآراء تدور حول تقسيم معاني الكلام والتمييز بين الخبر وغيره على أساس قبول الصدق والكذب أو عدم قبولهما ، متخذين من المطابقة الخارجية واعتقاد المتكلم أو مقصده معيارا لتصديق الخبر وتكذيبه .

_ قسم العلماء العرب القدماء الكلام إلى خبر وإنشاء ، واستندوا إلى ثلاثة معايير للتمييز بينهما وهي التمييز بحسب قبول الصدق والكذب ، والتمييز بحسب النسبة الخارجية ، والتمييز بحسب إيجاد النسبة في الخارج ، وجعلوا حد الخبر قبوله واحتماله للصدق والكذب ، وأما الإنشاء فهو ما لا يحتمل الصدق والكذب .

_ التف العلماء العرب إلى قضايا الخبر ومسائله لأسباب دينية ومنطقية وتعليمية ، وقدموا مفهومات عديدة ومختلفة بحسب تنوع مذاهب العلماء واختلاف توجهاتهم وعلومهم ومجال

اشتغالهم . وكان المعتزلة والمتكلمون من أوائل العلماء الذين اهتموا بقضايا الخبر وتوسعوا فيه بالشرح والمجادلة دفاعا عن مبادىء عقيدتهم .

_ أجمع جمهور العلماء على حصر الخبر بالصدق والكذب أو بين التصديق والتكذيب ، وقد جمعوا مرة بين النقيضين بحرف العطف (الواو) ليدل على الاحتمال والتشريك بينهما ، ومرة أُخرى جمعوا بينهما بحرف العطف (أو ) والذي يقضي باحتمال وترجيح أحدهما على الآخر لأسباب تتعلق أما بذات المتكلم أومقصده أو اعتقاده وأما بذات الخبر وما يحتويه من دلائل تعزز من صدقه أو كذبه وأما إلى قبولية المتلقي ومدى اقتناعه بذات المتكلم أو بذات الخبر أو بكلاهما معا مع وجود قرائن حالية أو لفظية أو عقلية أو غير ذلك تعزز من تصديقه أو تكذيبه ، في حين ذهب آخرون أمثال المعتزلة والمناطقة إلى تقسيم الخبر إلى ثلاثة أقسام : خبر صادق وخبر كاذب وخبر يتوسط بينهما فلا يوصف بصدق ولا كذب وهو على أنواع عدة ، فجعلوا الواسطة بين النقيضين فيتردد الذهن في النسبة بينهما ، فلا يصدقه المتلقي ولا يكذبه بالمطلق .

**الهوامش**

(١) معجم العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي(١٧٠هـ)، مادة (خبر) : ٤/ ٢٥٨.

(٢) معجم مقاييس اللغة ، أحمد بن فارس (٣٩٥هـ)، مادة (خبر)،مادة (خبر) : ٢/ ٢٣٩.

(٣) الصاحبي في فقه اللغة العربية ، ابن فارس :١/ ١٣٣.

(٤) معجم لسان العرب، ابن منظور( دار المعارف ) مادة (خبر): ٢/ ١٠٩١.

(٥) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، محمد التهانوي:١/ ٧٣٥،٧٣٨،٧٣٦،٧٣٧.

(٦) البلاغة الاصطلاحية ، عبده عبد العزيز قلقيلة : ١٢٥ .

(٧) م. ن : ١٢٦ .

(٨) م. ن : ١٢٦ .

(٩) علم المعاني ، بسيوني عبد الفتاح : ٤٢ .

(١٠) ينظر : علم المعاني، بسيوني عبد الفتاح : ٤٢ .

(١) ينظر : البلاغة الاصطلاحية : ١٢٧ .

(١٢) م . ن : ١٢٧ .

(١٣) البلاغة والتطبيق ، أحمد مطلوب : ١٢١ .

(١٤) علم المعاني ، بسيوني عبد الفتاح : ٤٣ .

(١٥) ينظر : الوحي ، أحمد عبد الموجود : ٤٤٩ .

(١٦) ينظر : م . ن : ٤٤٩ .

(١٧) علم المعاني ، بسيوني عبد الفتاح : ٤٢ .
(١٨) م . ن : ٤٣ .
(١٩) الاتقان في علوم القرآن ، جلال الدين الاسيوطي (ت ٩١١ هـ ) : ١٦٨٦.
(٢٠) الايضاح في علوم البلاغة ، الخطيب القزويني (ت ٧٣٩ هـ ) : ٢٣ . وينظر : أساليب بلاغية ، أحمد مطلوب : ٨٦ .
(٢١) ينظر : علم المعاني ، عبد العزيز عتيق : ٤٢ .
(٢٢) ينظر : م. ن : ٤٣ .
(٢٣) مفتاح العلوم ، السكّاكي ( ت ٦٢٦ هـ ) : ١٦٤ .
(٢٤) الايضاح في علوم البلاغة ، الخطيب القزويني : ٢٥ ، ٢٦ .
(٢٥) علوم البلاغة ، أحمد مصطفى المراغي : ٤٥ .
(٢٦) ينظر : الايضاح في علوم البلاغة : ٢٥ – ٢٦ .
(٢٧) ينظر : البلاغة والتطبيق : ١٠٤ .
(٢٨) الذريعة إلى اصول الشريعة ، الشريف المرتضى : ٣٤١ .
(٢٩) م . ن : ٣٤٣ .
(٣٠) أدب الكاتب ، ابن قتيبة : ٤ .
(٣١) قواعد الشعر ، أبو العباس ثعلب : ٢٥ .
(٣٢) البرهان في وجوه البيان ، ابن وهب الكاتب (٣٣٥هـ) : ١١٣ .
(٣٣) الأصول في النحو ، أبو بكر محمد ابن السرّاج (٣١٦هـ): ١/ ٦٩ .
(٣٤) اللمع في العربية ، ابن جني (ت ٣٩٢ هـ ) : ١/ ٢٦ .
(٣٥) الصاحبي في فقه اللغة ، ابن فارس ( ت٣٩٥ هـ ) : ١٧٩ .
(٣٦) الصاحبي في فقه اللغة : ١٧٩ .
(٣٧) الايضاح في علوم البلاغة : ٢٥ .
(٣٨) ينظر : علوم البلاغة ، أحمد مصطفى المراغي :٤٣ .
(٣٩) ينظر : علوم البلاغة : ٤٣.
(٤٠) نقد الشعر، قدامة بن جعفر : ٤٧ .
(٤١) المصدر نفسه : ٤٩ . وينظر : علم المعاني ، عبدالعزيز عتيق : ٤٤. ٤٥.
(٤٢) ينظر: علم المعاني ، عبد العزيز عتيق : ٤٤ .
(٤٣) ينظر : م . ن : ٤٤ .
(٤٤) نقد الشعر : ٤٥ .
(٤٥) نقد الشعر: ٤٥ .
(٤٦) البلاغة والتطبيق ، أحمد مطلوب : ١٢١ ،١٣١.
(٤٧) التمهيد ، أبو بكر الباقلاني : ٣٧٩.

(٤٨) مفردات غريب القرآن : ٤٧٨ – ٤٧٩ .
(٤٩) الفروق اللغوية ، أبو هلال العسكري ( ٣٩٥ هـ ) : ٢١٠ .
(٥٠) الكفاية في علم الرواية ، الخطيب البغدادي : ١٧ – ١٨ .
(٥١) شرح الأُصول الخمسة ، القاضي عبد الجبار الهمذاني : ١/ ٧٦ .
(٥٢) ينظر: كشاف اصطلاح الفنون والعلوم ، محمد التهانوي (ت ١١٥٨هـ ): ٧٣٧،٧٣٨.
(٥٣) كتاب الكليات ، أبو البقاء الكفوي : ٤١٥ .
(٥٤) أُصول الدين ، عبد القاهر البغدادي : ١٣– ١٤.
(٥٥) مقدمة لنظرية الخبر عند الجاحظ ، د. الأخضر السوامي : ٢
(٥٦) نهاية الايجاز في دراية الاعجاز ،فخر الدين الرازي : ٣٧ .
(٥٧) الفروق ، شهاب الدين القرافي : ١/ ٢٤ .
(٥٨) شرح الكافية في النحو ، رضي الدين الاستراباذي : ١/ ١٢٤.
(٥٩) الفروق : ١/ ٢٤ ،٢٥ .
(٦٠) منهاج البلغاء وسراج الأدباء : ٣٤٦. وينظر الخطيئة والتكفير،عبد الله الغذامي : ١٧.
(٦١) أساليب بلاغية : ٨٩ . والبلاغة وفنونها وأفنانها ، فضل حسن عباس : ١٠١ .
(٦٢) معجم التعريفات ، الشريف الجرجاني (٨١٦هـ) : ١٤ .
(٦٣) ينظر: الجني الداني في حروف المعاني ، الحسن بن قاسم المرادي : ١٥٨ .
(٦٤) التمهيد ، أبو بكر الباقلاني : ٣٧٩.
(٦٥) الصاحبي في فقه اللغة : ١٧٩ .
(٦٦) ينظر: الجني الداني في حروف المعاني : ٢٢٧ ، ٢٢٨ . وينظر: رصيف المباني في شرح حروف المعاني ، المالقي :١٣١
(٦٧) ينظر: نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب ، طالب سيد هاشم الطبطبائي ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٩٤ :٤٧–٦٠ .
(٦٨) ينظر : م . ن : ٥١ .
(٦٩) شرح الرسالة الشمسية ضمن تحرير القواعد المنطقية للرازي، نجم الدين علي الكاتبي (٦٧٥هـ): ١١٧.
(٧٠) العبارة ، أبو نصر محمد بن محمد الفارابي ،مطبعة مصطفى الحلبي ، القاهرة ، ١٩٤٢.
(٧١) نهاية الايجاز في دراية الاعجاز ، فخر الدين الرازي :١٤٩ .
(٧٢) الشفاء ، المنطق العبارة ،ابن سينا ، تحقيق : محمد الخضيري وآخرون ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، د ، ت : ١ / ٣١ . وينظر : معيار العلم في المنطق ، الامام أبو حامد الغزالي ، شرحه : أحمد شمس الدين : هامش صفحة ٨١، ٨٣.
(٧٣) مفتاح العلوم ، السكاكي : ١٤٥ .
(٧٤) الإيضاح في علوم البلاغة ،جلال الدين القزويني ، دار الكتب العلمية،بيروت ،١٩٨٥ .
(٧٥) المستصفى من علم الاصول ، الامام الغزالي : ٢١٢، ٢١٥، ٢١٨.

(٧٦) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ،ابن هشام الانصاري ، تحقيق : محمد أبو الفضل عاشور ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ، ٢٠٠١ : ٢١ .

(٧٧) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، ابن هشام الانصاري : ٢١.

(٧٨)شرح الكافية في النحو ، رضي الدين الاستراباذي ، تحقيق : رحاب عكاوي ، دار الفكر العربي ، بيروت ، ١٩٨٢ : ١ / ٣٠٧ .

(٧٩) شرح الكافية في النحو ، رضي الدين الاستراباذي : ١ / ٢٠٣ .

(٨٠) نهاية السول في شرح منهاج الوصول إلى علم الاصول، جمال الدين اللأسنوي ، تحقيق : شعبان محمد ، دار ابن حزم ، بيروت ، ١٩٩٩ : ٢ / ١٦١ .

(٨١) المقدمة ، ابن خلدون ، دار الكتب اللبناني ، بيروت ، ١٩٩٩ : ١ / ١٠٥٦ .

(٨٢) الايضاح في علوم البلاغة ، جلال الدين القزويني : ١٥ . وينظر : المختصر في شرح تلخيص المفتاح للقزويني ، سعد الدين التفتازاني ، عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٩٣٧ : ٩٨ .

(٨٣) حاشية الدسوقي على مختصر سعد الدين التفتازاني ضمن شروح التلخيص ، محمد بن محمد الدسوقي ، دار البيان العربي ، ط ٤ ، ١٩٩٢ : ١ / ١٦٦ .

(٨٤) م . ن : ١ / ١٦٦ .

(٨٥) ينظر : نظرية الافعال الكلامية بين فلاسفة العرب المعاصرين : ٥٢ .

(٨٦) حاشية الدسوقي على مختصر سعد الدين التفتازاني ضمن شروح التلخيص:١ / ١٦٦ .

(٨٧) ينظر: نظرية الافعال الكلامية : ٥٢ .

(٨٨) الاشارات والتنبيهات، ابن سينا، تحقيق: نصر الدين الطوسي،مؤسسة النعمان، بيروت ،١٩٩٢ : ٢٨ .

(٨٩) مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح ضمن شروح التلخيص ، ابن يعقوب المغربي (١١٦٨هـ) ، تحقيق : د . خليل ابراهيم ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د ، ت : ١ / ١٤٢ .

(٩٠) مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح ضمن شروح التلخيص : ١ / ١٦٨ .

(٩١) ينظر : نظرية الافعال الكلامية : ٥٢ .

(٩٢) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ، بهاء الدين السبكي ، دار البيان العربي ، ط ٢ ، ١٩٨٧ : ١ / ١٧٤ .

(٩٣) الاتقان في علوم القرآن ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق : محمد شريف بكر ، مكتبة المعارف ، ط ١ ، ١٩٨٧ : ٢ / ٢١٠ .

(٩٤) بدائع الفوائد ، ابن قيم الجوزية ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، د ، ت : ٢ / ١٣٩ .

(٩٥) ينظر : التركيب الخبري أنماطه ووظائفه : ٦٢ .

**_ ثبت المصادر والمراجع :**

أولاً : الكتب العربية

(١)الاتقان في علوم القرآن ، جلال الدين الاسيوطي (ت ٩١١ هـ )، تحقيق : مركز الدراسات القرآنية ، وزارة الشؤون الاسلامية ، السعودية ، د ، ت.

(٢)أدب الكاتب ، ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ ) ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، القاهرة ،ط ٣ ، ١٩٥٨ .
(٣) أساليب بلاغية ، أحمد مطلوب ، ساعدت على نشره جامعة بغداد ، بغداد ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ط١ ، ١٩٨٠ .
(٤)الاشارات والتنبيهات ، (ابن سينا ت٤٤٧هـ) ، تحقيق: نصر الدين الطوسي، مؤسسة النعمان ، بيروت،١٩٩٢.
(٥)أصول الدين ، عبد القاهر بن طاهر البغدادي (ت ٤٢٩هـ)، مطبعة الدولة ، استانبول ، ط١، ١٩٢٨.
(٦)الأصول في النحو ، أبو بكر محمد ابن السرّاج (ت ٣١٦هـ )، تحقيق : محمد عثمان ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، ط١ ،٢٠٠٩ .
(٧)الايضاح في علوم البلاغة ، الخطيب القزويني (ت ٧٣٩ هـ ) ، تحقيق : إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٣ .
(٨)بدائع الفوائد ، ابن قيم الجوزية( ت٧٥١هـ)، مكتبة ابن تيمية ،القاهرة ،د ت .
(٩)البرهان في وجوه البيان ، ابن وهب الكاتب( ٣٣٥هـ) ، تحقيق : أحمد مطلوب ، بغداد ، ١٩٦٧ .
(١٠)البلاغة الاصطلاحية ، عبده عبد العزيز قلقيلة ، دار الفكر العربي ،القاهرة ، ط٣ ، ١٩٩٢ .
(١١)البلاغة والتطبيق ، أحمد مطلوب وكامل حسين ، دار ابن الاثير للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ط٢ ، ٢٠٠٦ .
(١٢)البلاغة وفنونها وأفنانها (علم المعاني ) ، فضل حسن عباس ، دار الفرقان للنشر والتوزيع ،الاردن ، ط٤، ١٩٩٧ .
(١٣)التمهيد ، محمد بن الطيب أبو بكر الباقلاني (ت٤٠٢ هـ )،تحقيق رتشرد يوسف ، جامعة الحكمة ببغداد ، المكتبة الشرقية ، بيروت ، ١٩٥٧ .
(١٤)الجنى الداني في حروف المعاني ، الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق : فخر الدين قباوة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ،١٩٩٢ .
(١٥)حاشية الدسوقي على مختصر سعد الدين التفتازاني ، ضمن شروح التلخيص ، محمد الدسوقي (١٢٣٠هـ)، دار البيان العربي ط١٩٩٢،٤.
(١٦)الخطيئة والتكفير من البنيوية إلى التشريحية ، عبد الله الغذامي ، المركز الثقافي العربي ، المغرب ، ط٦ ، ٢٠٠٦ .
(١٧)الذريعة إلى اصول الشريعة ، الشريف المرتضى (ت٤٣٦ هـ ) ، تحقيق : اللجنة العلمية في مؤسسة الامام الصادق ، ايران ، د ، ت .
(١٨)رصف المباني في شرح حروف المعاني ، أحمد بن عبد النور المالقي (٧٠٢ هـ )، تحقيق : أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية في مصر .
(١٩)شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، ابن هشام الانصاري (ت ٧٦١هـ)،تحقيق: محمد أبو الفضل عاشور دار احياء التراث العربي ، بيروت ،ط١ ، ٢٠٠١.

(٢٠)شرح الاصول الخمسة ، القاضي عبد الجبار الهمذاني (ت ٤١٥هـ)، تحقيق ، فيصل بدير عون ، مجلس النشر العلمي ، ١٩٩٨.
(٢١)شرح الرسالة الشمسية ضمن تحرير القواعد المنطقية ، للرازي ، نجم الدين علي الكاتبي (٦٧٥هـ) منشورات بيدار للطباعة والنشر ،ايران ، قم ، ١٤٢٦هـ .
(٢٢)الشفاء، المنطق العبارة ، ابن سينا(٤٢٧هـ) ، تحقيق:محمد الخضيري وآخرون، دار الكتاب العربي ، بيروت ، د، ت.
(٢٣)الصاحبي في فقه اللغة ، أحمد ابن فارس ( ت٣٩٥ هـ )،تحقيق : مصطفى الشويمي ،بيروت ، ١٩٦٤ .
(٢٤)العبارة ، أبو النصر محمد بن محمد الفارابي(٣٣٩هـ) ، مطبعة مصطفى الحلبي ، القاهرة ،١٩٤٢.
(٢٥)عروس الافراح في شرح تلخيص المفتاح ، بهاء الدين السبكي (٧٧٢هـ) دار البيان العربي، ط٢، ١٩٨٧.
(٢٦) علم المعاني ، عبد العزيز عتيق ، دار النهضة العربية ، بيروت ،ط١ ، ٢٠٠٩ .
(٢٧)علم المعاني ، بسيوني عبد الفتاح ، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط٤ ،٢٠١٥ .
(٢٨) علوم البلاغة ، أحمد مصطفى المراغي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٩٣ .
(٢٩)الفروق المسمى (أنوار البروق في أنواء الفروق ) أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٤ هـ ) ، وزارة الاوقاف السعودية ،٢٠١٠ .
(٣٠)الفروق اللغوية ، أبو هلال العسكري (٣٩٥هـ)، تحقيق :مؤسسة النشر الاسلامي ، ط١ ،٢٠٠٠ .
(٣١)قواعد الشعر،أبو العباس ثعلب(ت ٢٩١هـ)،تحقيق: محمد عبدالمنعم الخفاجي، القاهرة ، ١٩٤٨ .
(٣٢)شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ، رضي الدين الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق : حسن بن محمد الحفظي ، جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية ، ط١، ١٩٦٦ .
(٣٣)كتاب الكليات ، لأبي البقاء أيوب الكفوي (ت ١٠٩٤هـ)، تحقيق : عدنان درويش ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٩٨ .
(٣٤)الكفاية في علم الرواية،الخطيب البغدادي(٤٦٣هـ) ، دائرة المعارف العثمانية،ط١ ، ١٣٥٧ هـ .
(٣٥)لسان العرب، ابن منظور (ت ٧١١هـ )،تحقيق : عبدالله علي الكبير ، دار المعارف القاهرة ، مادة (حيد).
(٣٦)اللمع في العربية ، ابن جني (ت ٣٩٢ هـ ) ، دار الكتب الثقافية ، الكويت ، ٢٠١٠ .
(٣٧)المستصفى من علم الاصول ، الامام أبو حامد محمد بن محمد الغزالي(ت ٥٠٥هـ)،تحقيق: أحمد زكي حماد ،دار الميمان للنشر والتوزيع ، د،ت.
(٣٨)المطوّل (شرح تلخيص مفتاح العلوم ) ، سعد الدين التفتازاني (ت ٧٩٢ هـ ) ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٣ ، ٢٠١٣ .
(٣٩)معجم التعريفات ، علي بن محمد الشريف الجرجاني (٨١٦ هـ )، تحقيق : محمد صديق المنشاوي ، دار الفضيلة للنشر والتوزيع .
(٤٠)المعجم الفلسفي ، جميل صليبا ، منشورات ذوي القربى للطباعة والنشر ، ط١ ، ١٣٨٥ هـ .
(٤١)معجم مقاييس اللغة ،أحمد بن فارس ( ت ٣٩٥هـ )،تحقيق : عبد السلام هارون ، دار الفكر ، ١٩٧٩.

(٤٢)معيار العلم في المنطق ، الامام أبو حامد الغزالي(ت ٥٥٠هـ) ، شرحه : أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٠.
(٤٣)مفتاح العلوم ، يوسف بن أبو بكر بن محمد السكّاكي ( ت ٦٢٦ هـ ) ، ضبطه : نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٧ .
(٤٤) مفردات غريب القرآن ، أبو القاسم الحسين بن محمد الراغب الاصفهاني (ت ٥٠٢هـ ) ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، د،ت.
(٤٥)مقدمة لنظرية الخبر عند الجاحظ التعريف والتأسيس ، د. الأخضر السوامي ، كلية الآداب، تطوان ،المغرب ، د،ت.
(٤٦)المقدمة ، ابن خلدون(٨٠٨هـ)، دار الكتب اللبناني، بيروت، ١٩٩٩.
(٤٧)مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح ، ابن يعقوب المغربي(١١٦٨هـ) ، تحقيق:خليل ابراهيم ، دار الكتب العلمية ،بيروت ، د،ت.
(٤٨)منهاج البلغاء وسراج الأدباء ، حازم القرطاجني (ت ٦٨٤هـ)، تحقيق : محمد الحبيب ابن الخوجة ، دار الكتب الشرقية ، تونس ، ١٩٦٦ .
(٤٩)نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، طالب سيد هاشم الطبطبائي، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٩٤.
(٥٠)نقد الشعر ، قدامة بن جعفر (٣٣٧هـ)، تحقيق : كمال مصطفى ، القاهرة ، ١٩٦٣.
(٥١)نهاية السول في شرح منهاج الوصول إلى علم الاصول ، جمال الدين الأسنوي(٧٧٣هـ) ، تحقيق: شعبان محمد ، دار ابن حزم ، بيروت ، ١٩٩٩.
(٥٢)نهاية الايجاز في دراية الاعجاز ،فخر الدين الرازي(ت ٦٠٦هـ)، القاهرة ، ١٣١٧ هـ .
(٥٣) الوحي ، أحمد عبد الموجود ، منشورات دار الكتاب، مصر، ط١، ٢٠٠٠ .

**ثانيا : الرسائل والاطاريح الجامعية :**

(١) الأفعال الكلامية في كتاب الحيوان للجاحظ ( في ضوء نظرية الأفعال الكلامية العامة)، تغريد عبد الكريم ،اطروحة دكتوراه، اشراف ،أ. د. أحمد سالم ، قسم اللغة العربية كلية الآداب، جامعة تعز ، ٢٠١٤.
(٢) التركيب الخبري ، أنماطه ووظائفه بين البلاغة العربية واللسانيات التداولية، عبدالله حسن طودي، رسالة ماجستير ، اشراف ، أ.د. محي الدين عثمان، قسم اللغة العربية ، كلية الآداب ، جامعة الملك سعود، ٢٠٠٧.

**Sources and References**

**First: Arabic Books**

1. Al-Itqan fi ‘Ulum al-Qur’an, Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911 AH), edited by: Quranic Studies Center, Ministry of Islamic Affairs, Saudi Arabia, n.d.
2. Adab al-Katib, Ibn Qutaybah (d. 276 AH), edited by: Muhammad Muhy al-Din ‘Abd al-Hamid, Cairo, 3rd ed., 1958.

3. Balaghi Styles, Ahmad Matlub, published with the support of the University of Baghdad, Baghdad, Printing Agency, Kuwait, 1st ed., 1980.
4. Al-Isharat wa al-Tanbihat, (Ibn Sina, d. 447 AH), edited by: Nasir al-Din al-Tusi, Al-Nu‘man Foundation, Beirut, 1992.
5. Usul al-Din, ‘Abd al-Qahir ibn Tahir al-Baghdadi (d. 429 AH), State Press, Istanbul, 1st ed., 1928.
6. Al-Usul fi al-Nahw, Abu Bakr Muhammad Ibn al-Sarraj (d. 316 AH), edited by: Muhammad ‘Uthman, Maktabat al-Thaqafa al-Diniyya, Cairo, 1st ed., 2009.
7. Al-Idah fi ‘Ulum al-Balagha, al-Khatib al-Qazwini (d. 739 AH), edited by: Ibrahim Shams al-Din, Dar al-Kutub al-‘Ilmiyya, Beirut, 1st ed., 2003.
8. Bada’i‘ al-Fawa’id, Ibn Qayyim al-Jawziyya (d. 751 AH), Ibn Taymiyyah Library, Cairo, n.d.
9. Al-Burhan fi Wujuh al-Bayan, Ibn Wahb al-Katib (335 AH), edited by: Ahmad Matlub, Baghdad, 1967.
10. Al-Balagha al-Istilahiyya, ‘Abdu ‘Abd al-‘Aziz Qalaqila, Dar al-Fikr al-‘Arabi, Cairo, 3rd ed., 1992.
11. Al-Balagha wa Tatbiquha, Ahmad Matlub and Kamil Husayn, Dar Ibn al-Atheer for Printing and Publishing, University of Mosul, 2nd ed., 2006.
12. Al-Balagha wa Fununuha wa Afnanuha (Ilm al-Ma‘ani), Fadl Hasan ‘Abbas, Dar al-Furqan Publishing and Distribution, Jordan, 4th ed., 1997.
13. Al-Tamhid, Muhammad ibn al-Tayyib Abu Bakr al-Baqillani (d. 402 AH), edited by: Richard Joseph, Al-Hikma University, Baghdad, Oriental Library, Beirut, 1957.
14. Al-Jani al-Dani fi Huruf al-Ma‘ani, al-Hasan ibn Qasim al-Muradi (d. 749 AH), edited by: Fakhr al-Din Qayawah, Dar al-Kutub al-‘Ilmiyya, Beirut, 1st ed., 1992.
15. Hashiyat al-Dusuqi ‘ala Mukhtasar Sa‘d al-Din al-Taftazani, in: Shuruh al-Talkhis, Muhammad al-Dusuqi (1230 AH), Dar al-Bayan al-‘Arabi, 4th ed., 1992.
16. Al-Khati’ah wa al-Takfir: Min al-Bunyawiyya ila al-Tashrihiyya, ‘Abd Allah al-Ghadhami, Arab Cultural Center, Morocco, 6th ed., 2006.
17. Al-Dhari‘ah ila Usul al-Shari‘ah, al-Sharif al-Murtada (d. 436 AH), edited by: The Scientific Committee at Imam al-Sadiq Foundation, Iran, n.d.
18. Rasf al-Mabani fi Sharh Huruf al-Ma‘ani, Ahmad ibn ‘Abd al-Nur al-Malqi (702 AH), edited by: Ahmad Muhammad al-Kharrat, Publications of the Arabic Language Academy in Egypt.
19. Sharh Shudhur al-Dhahab fi Ma‘rifat Kalam al-‘Arab, Ibn Hisham al-Ansari (d. 761 AH), edited by: Muhammad Abu al-Fadl ‘Ashur, Dar Ihya’ al-Turath al-‘Arabi, Beirut, 1st ed., 2001.
20. Sharh al-Usul al-Khamsa, al-Qadi ‘Abd al-Jabbar al-Hamadhani (d. 415 AH), edited by: Faysal Badir ‘Awn, Scientific Publishing Council, 1998.
21. Sharh al-Risalah al-Shamsiyyah, in: Tahrir al-Qawa‘id al-Mantiqiyyah, by al-Razi, Najm al-Din ‘Ali al-Katibi (675 AH), Bidayar Publishing, Iran, Qom, 1426 AH.
22. Al-Shifa’: al-Mantiq al-‘Ibarah, Ibn Sina (d. 427 AH), edited by: Muhammad al-Khudayri et al., Dar al-Kitab al-‘Arabi, Beirut, n.d.
23. Al-Sahibi fi Fiqh al-Lughah, Ahmad ibn Faris (d. 395 AH), edited by: Mustafa al-Shu‘aymi, Beirut, 1964.
24. Al-‘Ibarah, Abu Nasr Muhammad ibn Muhammad al-Farabi (d. 339 AH), Mustafa al-Halabi Press, Cairo, 1942.

25. ‘Arus al-Afrah fi Sharh Talkhis al-Miftah, Baha’ al-Din al-Subki (772 AH), Dar al-Bayan al-‘Arabi, 2nd ed., 1987.
26. Ilm al-Ma‘ani, ‘Abd al-‘Aziz ‘Atiq, Dar al-Nahda al-‘Arabiyya, Beirut, 1st ed., 2009.
27. Ilm al-Ma‘ani, Basyuni ‘Abd al-Fattah, Al-Mukhtar Publishing, Cairo, 4th ed., 2015.
28. ‘Ulum al-Balagha, Ahmad Mustafa al-Maraghi, Dar al-Kutub al-‘Ilmiyya, Beirut, 3rd ed., 1993.
29. Al-Furuq (also known as Anwar al-Buruq fi Anwa’ al-Furuq), Ahmad ibn Idris al-Qarafi (d. 684 AH), Ministry of Awqaf, Saudi Arabia, 2010.
30. Al-Furuq al-Lughawiyya, Abu Hilal al-‘Askari (d. 395 AH), edited by: Islamic Publishing Foundation, 1st ed., 2000.
31. Qawa‘id al-Shi‘r, Abu al-‘Abbas Tha‘lab (d. 291 AH), edited by: Muhammad ‘Abd al-Mun‘im al-Khafaji, Cairo, 1948.
32. Sharh al-Radi li-Kafiyat Ibn al-Hajib, Radi al-Din al-Astarabadi (d. 686 AH), edited by: Hasan ibn Muhammad al-Hafidhi, Imam Muhammad ibn Saud Islamic University, 1st ed., 1966.
33. Kitab al-Kulliyyat, Abu al-Baqa’ Ayyub al-Kafawi (d. 1094 AH), edited by: ‘Adnan Darwish, Al-Risalah Foundation, Beirut, 2nd ed., 1998.
34. Al-Kifayah fi ‘Ilm al-Riwayah, al-Khatib al-Baghdadi (d. 463 AH), Ottoman Encyclopedia, 1st ed., 1357 AH.
35. Lisan al-‘Arab, Ibn Manzur (d. 711 AH), edited by: ‘Abd Allah ‘Ali al-Kabir, Dar al-Ma‘arif, Cairo, entry: (حيد).
36. Al-Luma‘ fi al-‘Arabiyyah, Ibn Jinni (d. 392 AH), Dar al-Kutub al-Thaqafiyya, Kuwait, 2010.
37. Al-Mustasfa min ‘Ilm al-Usul, Imam Abu Hamid Muhammad ibn Muhammad al-Ghazali (d. 505 AH), edited by: Ahmad Zaki Hammad, Dar al-Miman, n.d.
38. Al-Mutawwal (Sharh Talkhis Miftah al-‘Ulum), Sa‘d al-Din al-Taftazani (d. 792 AH), edited by: ‘Abd al-Hamid Hindawi, Dar al-Kutub al-‘Ilmiyya, Beirut, 3rd ed., 2013.
39. Mu‘jam al-Ta‘rifat, ‘Ali ibn Muhammad al-Sharif al-Jurjani (816 AH), edited by: Muhammad Siddiq al-Manshawi, Dar al-Fadila.
40. Mu‘jam Falsafi, Jamil Saliba, Dhi al-Qurba Publishing, 1st ed., 1385 AH.
41. Mu‘jam Maqayis al-Lughah, Ahmad ibn Faris (d. 395 AH), edited by: ‘Abd al-Salam Harun, Dar al-Fikr, 1979.
42. Mi‘yar al-‘Ilm fi al-Mantiq, Imam Abu Hamid al-Ghazali (d. 550 AH), commentary by: Ahmad Shams al-Din, Dar al-Kutub al-‘Ilmiyya, Beirut, 1990.
43. Miftah al-‘Ulum, Yusuf ibn Abu Bakr ibn Muhammad al-Sakkaki (d. 626 AH), edited by: Na‘im Zarzur, Dar al-Kutub al-‘Ilmiyya, Beirut, 2nd ed., 1987.
44. Mufradat Gharib al-Qur’an, Abu al-Qasim al-Husayn ibn Muhammad al-Raghib al-Isfahani (d. 502 AH), Nizar Mustafa al-Baz Library, n.d.
45. Muqaddimah li-Nazariyyat al-Khabar ‘ind al-Jahiz: Ta‘rif wa Ta’sis, Dr. al-Akhdar al-Sawami, Faculty of Arts, Tetouan, Morocco, n.d.
46. Al-Muqaddimah, Ibn Khaldun (d. 808 AH), Dar al-Kutub al-Lubnani, Beirut, 1999.
47. Mawahib al-Fattah fi Sharh Talkhis al-Miftah, Ibn Ya‘qub al-Maghribi (1168 AH), edited by: Khalil Ibrahim, Dar al-Kutub al-‘Ilmiyya, Beirut, n.d.

48. Minhaj al-Bulaghā’ wa Siraj al-Udabā’, Hazim al-Qartajanni (d. 684 AH), edited by: Muhammad al-Habib Ibn al-Khuja, Dar al-Kutub al-Sharqiyya, Tunis, 1966.
49. Nazariyyat al-Afʿal al-Kalamiyya bayn Falsafat al-Lughah al-Muʿasirīn wa al-Balaghyīn al-ʿArab, Talib Sayyid Hashim al-Tabataba’i, Kuwait University Publications, 1994.
50. Naqd al-Shiʿr, Qudamah ibn Jaʿfar (337 AH), edited by: Kamal Mustafa, Cairo, 1963.
51. Nihayat al-Sul fi Sharh Minhaj al-Wusul ila ʿIlm al-Usul, Jamal al-Din al-Asnawi (773 AH), edited by: Shaʿban Muhammad, Dar Ibn Hazm, Beirut, 1999.
52. Nihayat al-Ijaz fi Dirayat al-Iʿjaz, Fakhr al-Din al-Razi (d. 606 AH), Cairo, 1317 AH.
53. Al-Wahy, Ahmad ʿAbd al-Majid, Dar al-Kitab, Egypt, 1st ed., 2000.

**Second: Theses and Dissertations**

1. Speech Acts in al-Jahiz’s Kitab al-Hayawan (in light of general theory of speech acts), Taghreed Abdul Karim, Ph.D. Dissertation, supervised by: Prof. Dr. Ahmad Salem, Department of Arabic Language, Faculty of Arts, University of Taiz, 2014.
2. The Verbal Structure: Its Patterns and Functions Between Arabic Rhetoric and Pragmatic Linguistics, Abdullah Hassan Toudi, M.A. Thesis, supervised by: Prof. Dr. Mohy al-Din Othman, Department of Arabic Language, Faculty of Arts, King Saud University, 2007